سواسية

العدد ٧٧

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان ٩ شارع رستم - جاردن سيتي - الدور العاشر شقة - ٥٠ القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥١١١٢ - ٢٧٩٦٢٥١٤
فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير

عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد

رجب سعد طه
محيي الدين سعيد

المراجعة اللغوية
عثمان الدلنجاوي

غلاف وتصميم
هشام السيد

المدير

بهي الدين حسن

المستشار الأكاديمي

د. محمد السيد سعيد

مدير البرامج

معتز الفجيري

في هذا العدد

٤ المشهد الدموي في العراق مسئولية الاحتلال والحكومة العراقية والجماعات المسلحة

يوما بعد يوم تزداد أوضاع حقوق الإنسان في العراق قتامة وتكتسي طابعا دمويا مقيتا، تمتزج من خلاله أعمال القتل والإرهاب مع الاعتقالات التعسفية والتعذيب، وحصار المدن والعقاب الجماعي للسكان والنزوح المتزايد للسكان الذين يواجهون أوضاعا مأساوية في محاولاتهم للإفلات من جحيم الداخل العراقي. وهنالك أيضا حوادث الاختطاف والاغتصاب وتصاعد العنف الموجه خصيصا للنساء.. الخ. حول الحالة الاستثنائية التي يكابدها الشعب العراقي، ومسئولية الأطراف المختلفة الضالعة في انتهاك حقوق الإنسان، وبحثا عن مخارج لوقف حالة التردي، تأتي ورقة الموقف التي أعدها للمركز د. محمد حلمي مدير تحرير «رواق عربي».

٧ مخاوف على حقوق الإنسان في المغرب

رغم ما شهده المغرب من تحسن وتطور ملحوظ في وضعية حقوق الإنسان عبر السنوات العشر الأخيرة، فإن مسار هذا التطور لم يخل بدوره من خروقات عديدة، وخاصة تلك التي تلحفت بدعاوى مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠٠٠، أو التي تلحفت في الشهور الأخيرة -بدعاوى المساس بالمقدسات- وأفضت إلى ملاحقة ومحاكمة وسجن عدد من نشطاء منظمات حقوق الإنسان، التي لا يمكن إنكار دورها النضالي في تعزيز حقوق الإنسان بالمغرب.

٨ أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟!

عرفت السنوات الأخيرة عددا من حركات التغيير الديمقراطي في بلدان مثل مصر وسوريا وتونس، وقد تجمعت لدى هذه الحركات أسباب مشتركة دفعت بصعودها النسبي، وأسباب مشتركة أيضا أدت لخفوت دورها في العامين الأخيرين. حول مستقبل هذه الحركات يستعرض الباحث المصري سامح فوزي ما انتهت إليه النقاشات المعمقة لورشة العمل التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خصيصا حول هذا الموضوع.

١٢ آليات التزوير وإقصاء المنافسين في انتخابات مجلس الشورى

هل أدمنت الحكومة وحزبها تزوير الانتخابات والتلاعب بها حتى في غياب المنافسة؟ سؤال يفرضه مسار انتخابات مجلس الشورى التي شهدتها مصر مؤخرا وقاطعتها بعض أحزاب المعارضة، وتكفلت خلالها نصوص القانون والملاحقات الأمنية بمحاصرة «الإخوان المسلمين» ومرشحيهم، الذين لم يحصلوا على مقعد واحد في هذه الانتخابات، رغم حصولهم على ٨٨ مقعدا في مجلس الشعب. حول آليات التزوير وإقصاء المنافسين، يكتب رجب سعد طه الباحث بمركز القاهرة.

١٦ «المواطنة» حبر على ورق في أول اختبار للتعديلات الدستورية

بعد شهر واحد فقط من صدور التعديلات الدستورية الأخيرة، بات واضحا أن إضافة المواطنة للمادة الأولى من الدستور لم يكن سوى عبارة إنشائية استهدفت تجميل وجه النظام، دون أن ترتب التزامات قانونية أو قضائية. ذلك ما أظهره بجلاء حكم القضاء الإداري برفض ٤٥ دعوى من مسيحيين دخلوا الإسلام، ثم عادوا للمسيحية، ويطالبون فيها بإلزام وزارة الداخلية بتعديل بياناتهم في خانة الديانة في بطاقة الهوية وشهادات الميلاد.

١٨ أي مستقبل للمصريين في ظل سيادة ثقافة الكراهية؟

تمر مصر اليوم بأزمة أخلاقية وثقافية وسياسية، غاب فيها العقل وولدت الخرافة وانبعث التطرف الديني وعمت الرغبة في العنف، في غياب دولة القانون. وفي ظل تواصل القمع السياسي تتآكل الشرعية الدستورية للحكم، لصالح تيارات غير ديمقراطية، وهو ما يخشى معه انزلاق البلاد إلى المجهول والفوضى، التي تتبدى بعض شواهدها. ذلك ما يحذر منه د. نبيل عبد الملك رئيس المنظمة الكندية المصرية لحقوق الإنسان في مساهمته التي اختص بها «سواسية».

محمود عباس

إسماعيل هنية

عصام الدين محمد حسن

هل يمكن أن يرتقي الفلسطينيون لمستوى تحديات النكبة الجديدة؟

بعد ٥٩ عاما من نكبة ١٩٤٨ ، وأربعين عاما من الهزيمة العربية في عام ١٩٦٧ ، والإخفاق المستمر في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته وعودة أبنائه من الشتات ، بات من الواضح أن القضية الفلسطينية قد دخلت -بكل أسف على أيدي بعض من أبنائها- نفقا مظلما يصعب تخيل أن هناك فرصة للخروج منه على أرض الواقع . فالانقلاب على الشرعية من جانب ميليشيات حماس -كما يصفه الرئيس الفلسطيني أبو مازن وقيادات فتح- واختطاف غزة المحاصرة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي على أيدي ميليشيات حماس ، التي اعتبرته التحرير الثاني لها بعد تطهيرها من "الفتحاويين" ووصفها بعض أمراء هذه الميلشيات -رضي الله عنهم وأرضاهم ! !- حدثا تاريخيا يعيد إلى الأذهان وقائع فتح مكة في عهد الرسول ، فإن الشعب الفلسطيني الذي قدم تضحيات هائلة من أجل إقامة دولته المستقلة حتى في حدود ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية ، يجد نفسه الآن أمام خطر تقسيم جديد يؤول إلى "إمارة" لفتح في الضفة الغربية وأخرى لحماس في غزة ، بعد أن استحالت الشراكة بينهما . وتغلبت لدى كل منهما حسابات ومصالح لا تقيم اعتبارا لمصالح الشعب الفلسطيني وتحدياته الهائلة .

عن أية شرعية يتحدثون؟!

وقد يكون صحيحا أن الإجراءات التي اتخذها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، ورفضتها حكومة حماس ، وخاصة تشكيل حكومة طوارئ ، دون طرحها للثقة أمام المجلس التشريعي تتعارض مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني ، إلا أن حماس التي اعتبرت -عن حق- هذه الإجراءات غير شرعية تدرك جيدا أن ذلك لا يعدو أكثر من مماحكة تتمسح بالأغلبية البرلمانية ، وبالقانون والشرعية التي داست عليها ميليشيات وكتائب عز الدين القسام ، والقوة التنفيذية التي شكلتها حكومة حماس من عناصرها ، وداهمت مقار قوى الأمن الداخلي التابعة لرئيس السلطة الوطنية ، بل احتلت مبنى الرئاسة بغزة وقامت في خطوة جسورة -تحسد عليها- بإنزال العلم الفلسطيني -الذي رفعته شعوب الأرض كلها تضامنا مع الشعب الفلسطيني ، لتحل محله علم حماس ، في إشارة لا تخطئها العين لذلك المنحى الانقلابي ، الذي شرعت فيه حماس لبناء دولتها وتحقيق مشروعها السياسي ، دون اعتبار لمقتضيات الوفاق حول برنامج للعمل الوطني ينطلق من مصالح وخيارات الشعب الفلسطيني ، الذي اختار بإرادته أبو مازن ليتولى رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ، مثلما اختار أيضا بإرادته أن يعطي دعمه لحماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة .

وربما جاز القول أيضا إن فتح التي خسرت الانتخابات التشريعية ، وتآكلت شعبيتها إلى حد كبير على مدى السنوات الأخيرة -بفعل الفساد الذي ينخر داخل صفوفها ومؤسساتها باعتراف قيادات من فتح ذاتها- كانت تراهن على عجز حماس عن مواجهة التحديات والمخاطر التي تتهدد الشعب الفلسطيني ، وبخاصة في ظل الحصار المحكم الذي فرضته إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا على السلطة الفلسطينية ، من بعد وصول حماس للحكم ، بل ربما كانت تخطط بدورها للانقضاض على السلطة عبر ما تتمتع به من نفوذ طاغ على قوى الأمن الداخلي ، ومن خلال إشاعة الفوضى والفلتان الأمني ، عوضا عن تعزيز سيادة القانون والاحتكام لقواعده وخضوع الجميع لأحكامه .

أفعال إجرامية

بيد أن ضلوع أي من الفصيلين لإقصاء الآخر أو إضعافه لا ينبغي أن يضفي المشروعية على الأفعال الإجرامية التي ارتكبتها عناصر من "حماس" أو "فتح" في إطار المواجهات الدموية التي اندلعت مؤخرا بعد نحو أربعة أشهر فقط من التوقيع على اتفاق مكة ، الذي أقرت أطرافه التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني ! وتعهدت باتخاذ جميع الترتيبات والإجراءات التي تحول دون إراقته . وأكدت التزامها بالوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني ، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية .

لقد كان اتفاق مكة في الثامن من فبراير الماضي محلا للترحيب ، باعتباره خطوة أولى لوقف نزيف الدم الفلسطيني ، ووقف أعمال القتل المتبادل منذ مطلع هذا العام بين فتح وحماس ، والذي أفضى حتى إبرام الاتفاق إلى سقوط ١٢٨ قتيلا فلسطينيا ، وما يزيد على سبعمائة جريح ، وألحق أضرارا فادحة بالممتلكات العامة والخاصة .

غير أن هذا الاتفاق لم يصمد ولو لبضعة أشهر ، وقد اضطر هاني القواسمي وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة عن اتفاق مكة ، إلى أن يتقدم باستقالته في ١٤ مايو إزاء استمرار أعمال العنف في قطاع غزة ، وعدم منحه صلاحيات كافية تتيح دمج الأجهزة العسكرية المتنافسة في قوة موحدة ، تكون قادرة على استعادة الأمن والنظام داخل القطاع ، وهو ما

يكشف غياب إرادة جادة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية برأسيها أبو مازن وهنية، نحو إعادة بناء أجهزة الأمن على أسس مهنية تنأى بها عن اعتبارات التقاسم والولاءات الفصائلية، التي شكلت مدخلا أساسيا لتقويض سيادة القانون، وإشاعة الفوضى والفلتان الأمني.

وربما جاز القول إن الأوضاع المزرية والخطيرة التي شهدتها الأراضي المحتلة، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية نتيجة الاقتتال الأخير بين فتح وحماس، هي محصلة للدور الذي لعبته أطراف إقليمية أو دولية، يستوي في ذلك الدور الإيراني أو السوري في دعم حماس، أو الدور الإسرائيلي والأمريكي الذي كان يستهدف إقصاء حماس، أو على الأقل إجبارها على تقديم تنازلات سياسية لم تتهيأ لها بعد.

جرائم حرب

بيد أن ذلك لا يعفي الطرفين –حماس وفتح– من مسئولياتهما في تأجيج الصراع الذي أفضى خلال بضعة أيام إلى سقوط ما يناهز ١٦٠ قتيلا؛ بينهم عشرات من المدنيين، وهو رقم يفوق بكل أسف حصاد أعمال القمع الإسرائيلي خلال الشهر الأول من اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

كما لا يعفي الطرفين مما اقترفاه من جرائم مشينة تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، سواء فيما يتعلق بشيوع حالات الإعدام خارج نطاق القانون والقتل على الهوية، وإلقاء الخصوم من فوق أسطح الأبراج والبنايات، بعد تقييدهم وتعصيب أعينهم، فضلا على أعمال الاختطاف والأسر التي اقترنت بالتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، علاوة على تحويل المستشفيات إلى ساحات للقتال والاعتداء على سيارات الإسعاف لمنعها من الوصل إلى الجرحى، كما يندرج في هذا السياق الاعتداءات المتبادلة على المراسلين الصحفيين أو على مؤسسات وفضائيات إعلامية، سواء كانت تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية، أو تبث لصالح فتح أو حماس، وكذا قصف وتدمير المنازل السكنية واحتجاز السكان بالقوة كرهائن –بما في ذلك الأطفال والنساء– وإفساح المجال لأعمال السلب والنهب، سواء للممتلكات الخاصة أو لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويفاقم من خطورة الوضع الكارثي الناجم عن اشتعال الحرب بين فتح وحماس، إجراءات تشديد الحصار على السكان الفلسطينيين في غزة البالغ عددهم نحو مليون ونصف المليون نسمة، وإغلاق المعابر الحدودية، وكأن على سكان غزة أن يدفعوا ثمن الانقلاب الذي أقدمت عليه حماس في غزة، حتى لو كان هذا الانقلاب –كما يفسره البعض– عملا استباقيا، استهدف قطع الطريق على انقلاب كان يجري التجهيز له من قبل أجهزة الأمن الوقائي التابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته فإن إسرائيل وبعض الأطراف الدولية التي تسعى للخلاص من حماس، تغازل سكان الضفة الغربية، وتبشر برفع الحصار عن حكومة الطوارئ، التي شكلها أبو مازن، وتعد بانتعاش اقتصادي في الضفة، الأمر الذي من شأنه أن يعمق الفجوة بين الضفة والقطاع ويعزز مخططات الفصل السياسي والجغرافي بينهما.

إعمال العقل

ولا شك أن فرص الخروج من هذا المأزق الراهن الذي دخلت فيه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، تبدو ضئيلة للغاية، ما لم تؤثر الأطراف الضالعة في صنع هذا المأزق المصالح العليا للشعب الفلسطيني على أي اعتبار آخر، بما في ذلك نزعات التنافس على سلطة رهينة تحت قبضة الاحتلال، أو نزعات الثأر والانتقام.

إن الأزمة الراهنة التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية، ويدفع ثمنها الشعب الفلسطيني، تقتضي إعمال العقل وتغليب مصالح الشعب الفلسطيني على المصالح الحزبية أو الفصائلية الضيقة، وتتطلب تحركا فوريا للعودة إلى الحوار، الذي ينبغي أن يتسع لجميع القوى السياسية ورموز المجتمع المدني الفلسطيني، لدراسة المداخل المناسبة للخروج من هذه الأزمة، وتوسيع دائرة الشراكة السياسية التي يمكن أن تسهم في تخفيف حدة الاستقطاب الحالي الذي أفرزه تكريس الثنائية داخل السلطة والساحة الفلسطينية. ونعتقد أن مختلف القوى الحية داخل المجتمع الفلسطيني مدعوة للبحث عبر هذا الحوار فيما يلي:

١– إعادة النظر في قانون النظام الأساسي الفلسطيني، وبشكل خاص فيما يتعلق بثنائية السلطة التي برهنت التجربة المعاشة أنها قد أضرت كثيرا بمشروع السلطة الوطنية الفلسطينية، وأثارت شكوكا عميقة على قدرة الفصائل السياسية على إدارة شئون الحكم، والبحث في إمكانية إجراء انتخابات فلسطينية مبكرة على ضوء تعديل قانون النظام الأساسي.

٢–سبل إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أساس المهنية والكفاءة والاستقلال، الذي يجعلها بمنأى عن الحسابات والصراعات ذات الطابع الحزبي أو الفصائلي.

٣–النظر في إنشاء هيئة تحقيق مستقلة ذات طابع محايد؛ لإجراء تحقيقات وافية في الجرائم المرتكبة وحصر الخسائر والأضرار الناجمة عنها، وتحديد الجهات المسئولة عن هذه الجرائم وتقديم كل من يثبت تورطه في هذه الجرائم إلى القضاء المختص، كشرط أساسي لتحقيق العدالة وإعادة الاعتبار لسيادة القانون والمساواة أمام القانون، والحيلولة دون إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. كما ينبغي أن تضع هذه الهيئة الأسس والقواعد العادلة لتعويض الضحايا عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم.

وينبغي التأكيد على أن التقدم نحو معالجة حازمة لهذه الأزمة يقتضي من طرفي النزاع تقديم الاعتذار الواجب للشعب الفلسطيني عن الجرائم المرتكبة من قبل كل طرف، حيث يلفت النظر أن كلا الطرفين قد أدان جرائم الطرف الآخر، وغض الطرف تماما عن الجرائم المرتكبة من قبل أنصاره، في حين أن ما أقدم عليه الطرفان –علاوة على ما يشكله من انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان– يشكل إهانة بالغة لقيم وتقاليد المجتمع الفلسطيني. كما يقتضي الأمر كذلك وقف الحملات المتبادلة للتشهير والتحريض إعلاميا، والتي تنطوي على تخوين أو تكفير الخصوم.

كما يتعين على حكومة هنية في غزة وحكومة الطوارئ التي تمارس مهامها في الضفة الغربية، اتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمن حماية أمن المواطنين، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو الفصائلي والحيلولة دون تفشي أعمال الانتقام.

وأخيرا، فإن المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية مدعوة للتدخل الفوري لوضع حد للحصار المضروب على المعابر الحدودية لقطاع غزة، والذي ينذر بتجويع سكانه وحرمان المئات منهم من حقهم في الرعاية الصحية. واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بضمان تأمين المساعدات واحتياجات الإغاثة الإنسانية لسكان القطاع، والحيلولة دون تحميل السكان مزيدا من المعاناة تحت أي دعاوى أو اعتبارات سياسية.

* اعتمد هذا المقال كورقة موقف لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إزاء التطورات الكارثية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هل بات السلاح الفلسطيني الأكثر فتكا؟!

لا يخالج المرء أدنى شك حول الجرائم الوحشية التى كانت، ولا تزال ترتكب من جانب جيش الاحتلال الإسرائيلى، ومستوطنيه بحق الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة. وقد كان ولا يزال مطلوبا من المجتمع الدولى أن يتخلى عن نهجه فى التواطؤ على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، المرتكبة من جانب إسرائيل، وأن يتحمل مسئولياته الأخلاقية والقانونية سواء فى محاسبة إسرائيل على جرائمها أو فى توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، ووضع حد لارتكاب مزيد من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة. بيد أنه من المؤسف أن فوضى السلاح وحالة الفلتان الأمنى التى تعيشها الأراضى المحتلة، والتى عجزت أو تقاعست السلطة الوطنية الفلسطينية عن معالجتها بل توجتها بالاقتتال المزرى بين ميلشيات فتح وحماس سواء من قبل اتفاق مكة أو من بعده وقد ألحقت فى ظل الشراسة التى أبداها الطرفان أضرارا بالشعب الفلسطينى فاقت ما أحدثته الاعتداءات الهمجية الإسرائيلية على مدى ستة أشهر، إلى الحد الذى دعا منظمة العفو الدولية لأن تطالب -ضمن توصياتها فى معالجة حالة التدهور الراهن فى الأراضى المحتلة- المجتمع الدولى وبخاصة دول الجوار باتخاذ التدابير اللازمة لوقف تدفق الأسلحة التى تؤدى إلى تأجيج أعمال العنف، وتفاقم حالة انعدام القانون سواء فى قطاع غزة أو فى باقى الأراضى الفلسطينية المحتلة. قد ينبري البعض باتهام العفو الدولية بأنها تعمد إلى إضعاف حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال، بيد أنه تبقى الحقيقة أن السلاح الفلسطينى، فى غياب الاحتكام للقانون وفى غياب آليات ديمقراطية وشفافة لمعالجة القضايا الخلافية بين الفصائل الفلسطينية، وفى ظل ضعف قيم الشراكة السياسية، قد قتل من الفلسطينيين ما يفوق كثيرا ما قتله من الإسرائيليين.

وخلال إعداد هذه النشرة للطبع أصدر مركز غزة للحقوق والقانون تقريرا نصف سنوى حول حالة حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية منذ مطلع يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٠٧. التقرير يشير إلى أن الاعتداءات والممارسات الهمجية الإسرائيلية قد أفضت خلال الشهور الستة إلى سقوط ١٨٠ شهيدا فلسطينيا بينهم ثلاثة معتقلين استشهدوا داخل المعتقلات الإسرائيلية، كما أفضت هذه الاعتداءات إلى جرح نحو ٩٦٠ مواطنا فلسطينيا، كما اعتقلت قوات الاحتلال فى هذه الفترة قرابة ١٤٠٠ مواطن فى الضفة الغربية. وخلال الشهور الستة يرصد التقرير نحو ١٢٠ اعتداء من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين فى الضفة الغربية.

أما على الصعيد الفلسطينى فإن التقرير يشير إلى أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ قتل ٣٣٢ مواطنا فلسطينيا وأصيب ١٩٤٨ آخرون جراء الاستخدام السيئ للسلاح وأخذ القانون باليد، كما تم تنفيذ ٣٤١ عملية اختطاف لمواطنين فلسطينيين وأفراد من قوى الأمن الفلسطينيين علاوة على ثلاثة أجانب. كما رصد التقرير فى هذا السياق ما لا يقل عن ٤٥٠ حالة اعتداء على مؤسسات أهلية، ٢١٥ حالة اعتداء على ممتلكات خاصة، و٧٩ اعتداء على مؤسسات ودوائر حكومية، وثلاثة اعتداءات على مؤسسات دولية.

ويشير التقرير إلى أنه خلال ثلاثة أيام من القتال الدامى الأخير بين فتح وحماس فقد طالت الاعتداءات من قبل عناصر ميلشيات حماس والقوة التنفيذية ٢١٥ منزلا فى غزة دمر بعضها تدميرا يكاد يكون كاملا، كما بلغت حصيلة القتل خلال الأيام الثلاثة ١٠٢ قتيل، ويشير التقرير كذلك إلى مسئولية مقرات الأمن الفلسطينية التابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وكذا عناصر فتح فى الضفة الغربية عن ما لا يقل عن ١٢٠ اعتداء على منازل وجمعيات تربوية وصحية ومراكز تحفيظ قرآن يرجح أنها مناصرة لحماس وذلك فى أعقاب إحكام حماس سيطرتها على قطاع غزة.

كارثة إنسانية غير مسبوقة تهدد السكان في قطاع غزة

فى واحدة من التداعيات الكارثية الناجمة عن الاقتتال الأخير بين فتح وحماس والذى آل إلى أن تحكم ميليشيات حماس سيطرتها بصورة مطلقة على قطاع غزة، شددت سلطات الاحتلال الإسرائيلى إجراءات الحصار الشامل الذى تفرضه على قطاع غزة واستمرت فى إغلاق جميع المعابر المؤدية إليه فى الوقت ذاته الذى يتواصل إغلاق معبر رفح الحدودى مع مصر.

وقد حذر المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان -ومقره غزة- من استمرار هذا الحصار، ودعا المجتمع الدولى إلى التحرك الفورى العاجل لإجبار سلطات الاحتلال على السماح بالتدفق الطبيعى للإمدادات الأساسية اللازمة للسكان المدنيين سواء من المواد الغذائية أو الأدوية والمهمات الطبية؛ لوقف التدهور الخطير الذى بات يهدد حياة السكان فى القطاع الذى يعيش ٧٣٪ من سكانه تحت خط الفقر.

وأشار المركز فى بيان أصدره فى السابع والعشرين من يونيو إلى أن سلطات الاحتلال قد شرعت بالفعل فى منع المرور الآمن للمواد الغذائية والأدوية والاحتياجات الحياتية اليومية للسكان، مضيفا أن الأوضاع الإنسانية بالقطاع كانت كارثية من قبل إجراءات تشديد الحصار التى اتخذتها إسرائيل فى أعقاب سيطرة حماس وذراعها العسكرية -كتائب عز الدين القسام- فى الخامس عشر من يونيو على قطاع غزة، بيد أن قيام إسرائيل بإغلاق المعابر الحدودية التى كانت تعمل بصورة جزئية، ومنع التدفق الحر والآمن للإمدادات الحيوية للسكان، ومنع خروج أى مدنى فلسطينى من داخل القطاع حتى الذين يحتاجون علاجا بالخارج، قد أفضى إلى ازدياد المعاناة وبلوغها حدا كارثيا غير معهود، وأكد المركز الفلسطينى بشكل خاص على أن القطاع الصحى يتعرض لخطر الانهيار نتيجة لأحكام الحصار، وإجراءات الخنق غير المسبوقة التى يتعرض لها قطاع غزة.

ودعا المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان المجتمع الدولى للعمل من أجل إعادة فتح معبر رفح الحدودى، والضغط على سلطات الاحتلال من أجل رفع الحصار الاقتصادى على القطاع، وفتح المعابر التجارية والإقلاع عن استخدام سياسات العقاب الجماعى والتى تؤدى إلى تدهور خطير فى تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وشدد على دور المجتمع الدولى من أجل أن تتحمل إسرائيل مسئوليات بموجب أحكام القانون الدولى الإنسانى التى تلزم دولة الاحتلال بأن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمواد الغذائية والإمدادات الطبية، وأن تراعى احتياجات السكان المدنيين.

المشهد الدموي في العراق
مسئولية الاحتلال
والحكومة العراقية والجماعات المسلحة

د. محمد حلمي عبد الوهاب
مدير تحرير رواق عربي

لا تزال حالة حقوق الإنسان في العراق تثير قلقا شديدا في الأوساط الحقوقية. فعلى خلاف باقي الدول العربية، يبقى العراق حالة خاصة فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان فيه؛ إذ تتضافر، إلى جانب الاحتلال، مجموعة أخرى من الأسباب التي تجعل من حالة حقوق الإنسان هناك سيئة للغاية، وعلى رأسها الفتنة الطائفية بين قطبي المعادلة المذهبية: الشيعة والسنة. وتفيد تقارير المنظمات الحقوقية أن حالة حقوق الانسان في العراق لم تشهد تحسنا ملحوظا بعد زوال نظام البعث السابق، وخضوع العراق لاحتلال القوى المتعددة الجنسيات، ووصول قوى المعارضة إلى سدة الحكم، والتي لم تكف في السابق عن التأكيد في بياناتها السياسية على ضرورة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

انتهاكات جسيمة ومخالفات دستورية

على الرغم من أن الدستور العراقي الجديد يحتوي بالفعل على الكثير من المواد التي تكفل وتصون حقوق الإنسان، وتأكيده التزام العراق بالقوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بهذا الشأن، فإن تلك النصوص قد بقيت على الورق دون أي تطبيق فعلي أو آلية إلزام واقعية.

ذلك أن القوى التي وقعت على هذا القانون هي ذاتها من تمارس الانتهاكات، وتعمل على فرض سياسة الأمر الواقع، واعتماد الإرهاب والنفوذ المسلح. فمن المواد التي تكفل حق المساواة المادة ١٤ من الباب الأول المتعلق بالحقوق المدنية والسياسة ونصها: « العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي». وفي الفصل الثاني الخاص بالحريات تنص مواده على أن: «حرية الإنسان وكرامته مصونة» و«يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب» وأيضا « تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني».[١]

وفي الجزء الخاص بحالة حقوق الإنسان في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، يشير التقرير إلى التردي الملحوظ في حالة حقوق الإنسان في العراق عامة، وإلى تصاعد الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، حيث ورد بالتقرير الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ أن حصيلة القتلى العراقيين بلغت في أكتوبر الماضي ٣٧٠٩ قتلى. بمعدل ١٢٠ قتيلاً في اليوم. فيما بلغت الحصيلة ٣٣٤٥ قتيلاً في شهر أغسطس الذي سبقه، سقط أكثر من ٧٠٪ منهم في بغداد وحدها. ووفقا للدراسة الميدانية التي أعدتها جامعة John Hopkins- Baltimore- USA، ونشرت في المجلة الطبية البريطانية Lancet في أكتوبر من العام الماضي، يقدر عدد القتلى المدنيين بحدود ٦٥٠ ألفاً، وفي دراسة مكملة قام بها Gideon Polya تصاعد العدد حتى مارس ٢٠٠٧ إلى مليون عراقي.[٢] وإلى جانب المستهدفين من ضباط الشرطة وأفراد الأمن العراقي، دفعت الفئات المهنية الأخرى كالصحفيين ثمنا باهظا حيث قتل أكثر من ٨٠ صحفيا وعاملا منذ مارس ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠٠٥.[٣] كما تم استهداف بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق؛ إذ تعرض بعض القضاة والمحامين للتهديد بالقتل، كما تزايدت بالمثل حوادث العنف ضد المرأة بما في ذلك حوادث الاختطاف والاغتصاب، والقتل بدافع الشرف من قبل الأقارب حسبما يشير تقرير منظمة العفو الدولية عن حالة حقوق الإنسان في العراق-٢٠٠٧.[٤] إضافة إلى الممارسات الإرهابية التي تمارسها مثل هذه الجماعات، وعلى رأسها إعدام الجنود الأسرى،وهو ما يمثل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، حسبما ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها.[٥]

وإضافة إلى العمليات الإرهابية التي تطال المدنيين، هناك الاحتقان الطائفي، والهجمات المتبادلة ما بين السنة والشيعة، وأخيرا وليس آخرا، حملات الاعتقالات المنظمة والاحتجازات التعسفية من قبل القوى متعددة الجنسيات لآلاف العراقيين، والتي لا تتماشى مع أحكام القانون الدولي، وربما لا تتسق أيضا مع بنود القانون العراقي نفسه.

وتتنوع انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ما بين الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال وترافق حصارها لمدن كاملة كنوع من العقاب الجماعي، والذي يشمل هدم المنازل والاعتقالات التعسفية، وأخذ بعض أفراد العائلات كأسرى، إلى جانب الانتهاكات التي تجري في السجون والتي وثقتها العديد من تقارير المنظمات الدولية.

إضافة إلى آلاف السجناء المعتقلين دون أن تجري محاكمتهم أو توجيه تهم محددة لهم؛ إذ ما زالت الأجهزة التنفيذية للحكومة العراقية المؤقتة تمارس أساليب التعذيب المختلفة في السجون العراقية وحملات الاعتقالات والمداهمات والتي تتعارض مع نصوص قانون إدارة الدولة المؤقت.[٦] وعادة ما يرافق العمليات العسكرية التي تقوم بها القوى المتعددة الجنسيات في العراق فرض قيود على حرية الحركة، والاستخدام المفرط في القوة وسوء المعاملة.

يواصل العراق انحداره بلا هوادة في هوة الحرب الأهلية بسبب زيادة انكشاف الصدوع السياسية والعرقية والدينية التي طال أمدها، في غمار أحداث عنف طائفية لا ترحم الأبرياء[٧]، ففي إطار التمييز بسبب الدين أو الانتماء المذهبي، تتزايد معدلات القمع والإرهاب، كما تتزايد عمليات النزوح للأقليات المضطهدة إلى أماكن أكثر أمنا داخل العراق أو إلى خارج العراق بأكمله.

جحيم الداخل ورفض الخارج

وفي ظل الانتهاكات المتكررة، لم يكن أمام مليوني عراقي سوى الفرار واللجوء إلى الدول المجاورة، وقد استوعبت سوريا، مع الأردن، معظم اللاجئين العراقيين، إذ تشير التقارير إلى استيعاب سوريا بمفردها أكثر من نصف مليون عراقي نزحوا إليها خلال العام الماضي.[٨] كما استوعب الأردن ٨٠٠,٠٠٠ عراقي لم يعترف إلا بجزء قليل منهم كلاجئ، خاصة بعد أحداث نوفمبر ٢٠٠٥ والتي راح بسببها ٦٠ شخصا بسبب التفجيرات الثلاثة بفنادق عمان. في الوقت الذي أغلقت فيه باقي دول الجوار حدودها تاركة مليونين آخرين وأعدادا لا حصر لها من العراقيين محرومين من الحق في اللجوء وطلب ملجأ آمن في بلاد أخرى. فالسعودية، على سبيل

* موجز لورقة الموقف التي أعدها الكاتب لتصدر باسم مركز القاهرة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل من خلال الموقع الإلكتروني للمركز www.cihrs.org.

المثال، تبني حاجزا عالي التقنية بتكلفة يبلغ قدرها ٧ مليارات من الدولارات على حدودها مع العراق لإبقاء العراقيين داخل حدودهم، والأمر ذاته بالنسبة للكويت.[٩]

كما عجزت الإدارة الأمريكية عن توفير المكان المناسب لجموع النازحين، وفيما أعلنت عن مشروعها لإعادة توطين ما يقرب من ٧٠٠٠ لاجئ عراقي هذا العام، إلا أنه تم التخطيط فعليا لإعادة توطين ٣٥٠٠ فقط ولاسيما الذين استهدفوا لارتباطهم بالعمل مع القوى متعددة الجنسيات بصورة خاصة منهم.[١٠]

أما مصر فبها حوالي ١٥٠,٠٠٠ عراقي وقد اتخذت إجراءات تحول دون تدفق المزيد منهم، ولم تعد تجدد تأشيرات العراقيين روتينيا كما كانت تفعل إلى ما قبل أكتوبر ٢٠٠٦، مشترطة على العراقيين الذين يرغبون في الإقامة بها أن يكونوا مسجلين لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين في القاهرة واستكمال الموافقات الخاصة بكل من وزارتي الخارجية والداخلية.[١١]

حتى أطفال الملاجئ!

وقد ثارت مؤخرا فضيحة الأطفال اليتامى من المعاقين في أحد ملاجئ العراق (دار الحنان!!) وهم يبدون عراة بلا ملابس في انتهاك جسيم لحقوق الطفولة، والأدهى من ذلك أن وزير العمل والشئون الاجتماعية العراقي: محمود الشيخ راضي، لم يكتف في تصريحاته بتبرير المناظر المريعة لهؤلاء الأطفال والتي تناقلتها وسائل الإعلام، وإنما ألقى باللائمة على الإعلام لأنه بالغ، على حد قوله، في تصوير الحادثة وروايتها. مؤكدا أنه صور القضية على أنها مأساة، بدل أن يصحح ما جرى ويحاسب المنتهكين على جريمة بشعة لا يمكن التنصل منها. مكتفيا أيضا بنفي أن تكون الدار تابعة لوزارته!! فضلا عن عدم تحويل الحادثة إلى قضية حقوقية، إذ تتوافر فيها جميع شروط المهانة الإنسانية: بدءاً من تعذيب أضعف فئات المجتمع، أطفال أيتام من ذوي الاحتياجات الخاصة، مرورا بالفساد والقسوة غير المبررة وليس انتهاء بطبيعة الحال بمنع الطعام والشراب والملابس عن أولئك الأطفال وتصويرهم على مثل هذا النحو المزري. إضافة إلى أن العديد من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق المرأة وحرية الرأي، يتم التكتم عليها إعلاميا ومن ثم يصعب الوقوف على حجم مثل هذه الانتهاكات من جهة وتحديد المسئول عنها من جهة أخرى.

توصيات

في ظل الانتهاكات الجارية والأوضاع المتدهورة بالعراق، يتوجب على كل من الحكومة العراقية والقوى متعددة الجنسيات ودول الجوار والمجتمع الدولي العمل على:

– تأسيس نظام قضائي كفء ومستقل يطبق أحكام القانون العراقي، ويعاقب مرتكبي الانتهاكات في استقلال تام عن إرادة النظام السياسي، وإصدار المزيد من التشريعات الخاصة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك تأسيس مفوضية وطنية لحقوق الإنسان في العراق وفقا لأحكام الدستور العراقي، وبما يتماشى مع المعايير الدولية، وضرورة أن يعزز قانون المنظمات غير الحكومية من دورها الفاعل في المجتمع، والحرص على استقلالها. واتباع ممارسات تأخذ في الحسبان مبادئ حقوق الإنسان، وإقامة المزيد من المؤسسات الحقوقية مع مراقبة التقيد بالمعايير الدولية في إنشائها واستقلالها.

– توفير الظروف المناسبة والحماية لموظفي الإغاثة للقيام بمهامهم، خاصة توصيل المعونات الغذائية والصحية للمناطق التي بها أعمال عنف، ونشر مراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة، ودعوة الحكومة للسماح لهم بدخول جميع المناطق والمؤسسات العراقية، وبالمثل تفعيل أدوار كل من: مكتب حقوق الإنسان التابع لنائب رئيس الوزراء العراقي، ومستشار رئيس مجلس النواب للعناية بشئون حقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان التابع لوزارة الداخلية، لنشر المزيد من التوعية الحقوقية للعاملين بمؤسسات الدولة، وخاصة العاملين بالجهات الأمنية. ومن ناحية أخرى يجب على القوى متعددة الجنسيات والحكومة العراقية تحديدا منح مراقبي حقوق الإنسان صلاحيات شاملة وقوية تكفل لهم مراقبة الانتهاكات وإذاعتها وتوفير جميع الضمانات التي تمنحهم بيئة عمل مناسبة، وتزويدهم بالوثائق المطلوبة وفتح أبواب السجون أمامهم مع ضمان سرية اللقاءات التي يعقدونها مع المعتقلين.

– ينبغي أن تحتل ثقافة حقوق الإنسان مكانا بارزا في المقررات التعليمية والمواد الإعلامية، وأن ينهض رجال الدين بدور بارز في التوعية وحقن الدماء والابتعاد عن مسببات الفتنة الطائفية. وعلى المجتمع الدولي أن يضع حدا قاطعا للانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق منها بقمع حرية الرأي والتعبير، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، وحوادث الاختفاء والتعذيب والتوقيف التعسفي ووقف عمليات الإعدام التي تتم بإجراءات مقتضبة.

– وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين يجب مراعاة المبدأ الأساسي بعدم جواز إبعاد اللاجئين، بما في ذلك عدم جواز الرفض على الحدود وفي موانئ الدخول. وعلى الدول غير الموقعة على اتفاقية اللاجئين، كسوريا والأردن والسعودية والكويت، سرعة التوقيع عليها والالتزام بها إضافة إلى سن بعض التشريعات المحلية المتعلقة باللجوء وتأمين الحماية للاجئين العراقيين. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بصورة خاصة، ضرورة تحمل العبء الأكبر في حل مشكلة اللاجئين العراقيين، وتحسين أوضاعهم وتوفير الأماكن المناسبة لاستيعابهم سواء في دول الجوار العراقي أو من خلال استقبالهم في أراضيهما.

الهوامش

١. الدستور العراقي، نشر في جريدة الصباح العراقية بتاريخ الاثنين الموافق ٢٩/٨/٢٠٠٥.
٢. راجع الدراسة على موقع المجلة: www.thelancet.com
٣. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤، ص ١٤.
٤. راجع: منظمة العفو الدولية، تقرير حالة حقوق الإنسان في العالم لعام ٢٠٠٧.
٥. العراق: إعدام الجنود الأسرى يمثل انتهاكاً لقوانين الحرب، الصادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش ٨ يونيو ٢٠٠٧.
٦. حقوق الإنسان في العراق-ملاحظات تقييمية، صادر عن الجمعية العراقية لحقوق الإنسان-الدانمارك، ضمن مؤتمرها السابع بتاريخ: ٢٢/٤/٢٠٠٦.
٧. تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٧.
٨. راجع: تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٧.
٩. من فيض إلى غيض: الدول المجاورة للعراق توقف تدفق العراقيين الفارين من الحرب والاضطهاد، تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، إبريل ٢٠٠٧.
١٠. التقرير السابق، ص٢.
١١. التقرير السابق، ص١٣.

معاناة إنسانية استثنائية . .

النساء يدفعن ضريبة الحرب والعنف الطائفى

فى مجتمعات تعانى من الصراعات المسلحة والحرب الأهلية والعنف الطائفى تختص النساء بقدر أكبر من الانتهاكات . وهو ما يبدو واضحا بشكل صارخ فى الحالة العراقية التى اختصت فيها النساء بقدر هائل من التمييز على أساس النوع الاجتماعى حسبما تشير تقارير شبكة الأنباء الإنسانية «ايرين» التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية .

سهى عبد العظيم (٣٨ عاما) التى عملت كمهندسة بإحدى الشركات لمدة ثلاث سنوات تقول "**لقد صدمت عندما أخبرونى أنه قد تم تسريحى . . . لقد كنت ممتازة فى عملى ونفذت العديد من المشاريع الرائعة والمربحة – ولكنهم لا يريدون امرأة معهم بعد الآن . . . حاولوا أن يشرحوا أن توظيف امرأة يمثل خطرا كبيرا على الشركة حيث تلقت الشركة تهديدات بهذا الصدد . . . حاولت إقناعهم بأنه يمكننى العمل من المنزل . . . فلدى طفلان أقوم بتربيتهما وأسكن لوحدى منذ مقتل زوجى على يد المتمردين عام ٢٠٠٤ لأنه كان يعمل لصالح شركة أجنبية . . . ولكن دون جدوى**" .

الاتجاه إلى تسريح النساء وإجبارهن على التخلى عن وظائفهن يحمل فى طياته نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة . فكما تشير متحدثة باسم جمعية حقوق المرأة فى بغداد ، فإن ١٤٪ من العائلات العراقية تعيلها النساء بشكل رئيسى ؛ ومن ثم فإن زيادة البطالة بينهن تعنى زيادة عدد الأسر والأطفال الذين لا يجدون من يعيلهم . وتضيف أن التمييز ضد النساء وصل حدا لم يسبق له مثيل ؛ حيث يتم طرد النساء من العمل بسبب جنسهن . وهناك إفادات عديد من النساء اللائى أكدن أنهن يتلقين تهديدات إذا قمن بالعمل خارج المنزل وفى أماكن يعمل بها الرجال .

وتضيف متحدثة أخرى باسم "منظمة حرية النساء" ومقرها بغداد أيضا "**يريد المتمردون ورجال الميلشيات أن يخرجونا من بيئة العمل بعدة أسباب ، فالبعض منهم يعتقد أن النساء ولدن للبقاء فى المنزل لأغراض الطبخ والتنظيف والبعض الآخر يرى أنه لا يجوز أن تعمل المرأة مع الرجل وتشاركه فى المكان نفسه . إن لم يكن هنالك محرم شرعى**" .

الإجبار على الطلاق

مع تصاعد العنف الطائفى بالعراق فإن الأمر لا يقف عند حد البطالة وإغلاق سوق العمل أمام النساء ، حيث يتم إجبار النساء على الزواج من رجال من الطائفة نفسها حتى ولو كن مرتبطات من قبل بعلاقة مع رجال ينتمون لطائفة أخرى .

وطبقا لشهادة نور عبد الأمير : "كنت أحب أحد زملائى فى الجامعة لأكثر من ثلاث سنوات وكانت العائلة على وشك الموافقة على زواجنا . . . ولكن قتل ابن عمى العام الماضى من قبل الميلشيات الشيعية فمنعنى أهلى من الزواج من زميلى" وتضيف نور "لقد مضى شهران على إجبارى على الزواج من رجل ينتمى إلى طائفتى . . . ولكننى لا أحبه وهو لا يحبنى . . . ولكن ليس لدينا خيار آخر . . . لو رفضت الزواج لتم قتلى . . . لذا على أن أعيش بقية حياتى مع رجل لا أستطيع تخيل العيش معه .

المفارقة كما تشير "منظمة حرية النساء" أن ما يحدث فى العراق الآن يختلف تماما عن أيام نظام صدام حسين عندما كانت الاعتبارات المتصلة بالأمن تحبذ التزاوج بين الطوائف المختلفة !

وتؤكد المنظمة أنها سجلت حالات لنساء تم إجبارهن على توقيع أوراق طلاقهن بعد تهديدهن من عائلات أزواجهن لأنهن ينتمين إلى طائفة مختلفة . وليس مهما فى هذا السياق أنهن كن يعيشن بتوافق وهناء أو أن هنالك أطفالا أبرياء نتيجة لهذه الزيجات .

. . إلا التعليم !!

ملمح أخرى لانتهاك حقوق النساء يتبدى فى التهديدات التى تتعرض لها المنظمات النسائية التى تتعرض لها المنظمات النسائية التى تتبنى برامج للتعليم ومحو أمية النساء .

فقد تم منع النساء من تعليم النساء الأخريات وذلك من قبل الميلشيات الشيعية وواجهت النشطات النسائيات فى هذا المجال إحساسا عاليا بجسامة المخاطر التى قد يتكبدنها فى أداء رسالتهن ، وخاصة بعد مقتل معلمتين إحداهما فى مدينة الصدر ذات الأغلبية الشعبية والثانية فى حى الكاظمية . وتقول إحدى الناشطات بمنظمة حرية النساء لقد قتلت المعلمتان لأنهما أرادتا مساعدة النساء الأخريات على القراءة والكتابة . وتنقل التقارير عن أحد مسلحى جيش المهدى فى محافظة المثنى قوله "**لا تحتاج البنات والنساء إلى القراءة . . . عليهن أن يكن أمهات جيدات وربات منزل . . . المدارس تشبعهن بالأفكار . . . الجديدة والحديثة التى تتناقض مع واجبات النساء المسلمات**" ! ويضيف "**لقد قمنا بتهديد كل المدرسين قرب قرانا وأخبرناهم أن عليهم أن يوقفوا التعليم وخاصة تعليم النساء والبنات**" !

وبحسب المتحدثة باسم جمعية حقوق المرأة فإن العديد من المنظمات النسائية الناشطة فى العراق تقوم بتطوير برامج ومشروعات لتوفير التعليم المجانى للنساء ، ولكن معظم هذه المنظمات تم تهديدها مؤخرا ، ومن المحتمل أن تجبر على التوقف عن العمل لأسباب أمنية !

مخاوف على حقوق الإنسان في المغرب

من المؤكد أن المغرب قد عرفت خلال السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص، تحسنا وتطورا نسبيا ملحوظا في وضعية حقوق الإنسان، وخاصة إذا ما قورنت بالوضعية المزرية التي سادت لنحو أربعة عقود سابقة فيما عرف بسنوات الرصاص التي شاع فيها الاختفاء القسري والقتل البطيء داخل المعتقلات السرية. وخلال السنوات العشر الأخيرة بات الكثيرون ينظرون للمغرب باعتباره يقدم نموذجا مشجعا، سواء فيما يتعلق ببناء دولة الحق والقانون أو فيما يتعلق بمسار الانتقال الديمقراطي، وفتح الأفق ولو بصورة جزئية أمام تداول سلمي للسلطة، أو فيما يتعلق بالتوصل إلى مقاربة لطي ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على أسس حاولت الاقتراب من معايير العدالة والإنصاف ورد الاعتبار للضحايا، وإن لم ترق إلى الوصول إلى المساءلة والمحاسبة للمسئولين عن تلك الانتهاكات.

بيد أن التطورات الإيجابية التي شهدتها المغرب لا تنفي وقوع خروقات عديدة لحقوق الإنسان، وخاصة تلك الخروقات التي تلحفت بدعاوى مكافحة الإرهاب، منذ تفجيرات الدار البيضاء عام ٢٠٠٢، واقترنت بتزايد الشكوى من التعذيب وتجدد ممارسات الاختطاف، الأمر الذي يبدو معه أن التحسينات التي أدخلت في مجال تعزيز حقوق الإنسان لا تقف على أرض صلبة، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن القضاء المغربي -كان ولا يزال- مفتقرا للكثير من الضمانات التي تؤمن استقلاله عن السلطة التنفيذية، وتجعله بمنأى عن ضغوطها.

وفي هذا الإطار فإن المخاوف على حقوق الإنسان في المغرب تتعاظم في الآونة الأخيرة التي امتدت فيها الخروقات لتطال عددا من المنخرطين في منظمات حقوق الإنسان المغربية والتي لا يمكن إنكار دورها النضالي على مدى سنوات طويلة في العمل على تعزيز حقوق الإنسان في هذا البلد.

ومن ثم لابد أن يستشعر الحقوقيون قلقا عميقا إزاء الممارسات القمعية التي شهدتها المغرب مؤخرا بمناسبة التظاهرات التي نظمت في إطار الاحتفالات العالمية بعيد العمال في الأول من مايو.

فقد اعتقلت السلطات ٥ من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمقر الاتحاد المغربي للشغل بأغادير بعد مشاركتهم في تظاهرة عيد العمال، وبحسب ما أعلنته الجمعية المغربية، فإن الشرطة السرية التي داهمت مقر اتحاد الشغل قد أشبعت المعتقلين ضربا وتنكيلا قبل أن يتم اقتيادهم معصوبي الأعين ومكبلين بالأغلال إلى إحدى أقبية مراكز الشرطة بأغادير، حيث أجبروا على الرقاد على بطونهم لتبدأ عملية تعذيبهم من طرف ما يقارب من ٣٠ من عناصر الشرطة.

وقد أحيل اثنان من أعضاء الجمعية المغربية المعتقلين إلى المحاكمة بتهمة المساس بالمقدسات أمام المحكمة الابتدائية بأغادير التي قضت بمعاقبتهما بالسجن النافذ لمدة سنتين وغرامة مالية لكل منهما قدرها عشرة آلاف درهم.

كما شهدت مدينة القصر الكبير بعد انتهاء مسيرات الفاتح من مايو حملة اعتقالات طالت مجموعة من المناضلين النقابيين، وجميعهم من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وقد تم استنطاقهم بمقر مفوضية الشرطة قبل أن يطلق سراحهم فجر اليوم التالي. وقد أعيد استدعاء ٥ ممن أطلق سراحهم ليمثلوا أما النيابة بتهمة المساس بالمقدسات، ليتم إحالتهم إلى محاكمة عاجلة بالتهمة ذاتها انتهت في الحادي والعشرين من مايو بمعاقبتهم بالسجن النافذ لمدة ثلاث سنوات فضلا عن الغرامة ١٠٠٠٠ درهم لكل منهم.

والجدير بالذكر أن اتهام مناضلي الجمعية المغربية بالمساس بالمقدسات، استند إلى أن الشعارات التي تم ترديدها في المسيرات تشكل مساسا بشخص الملك أو بالنظام الملكي، وهو ما أنكره المتهمون الذين أكدوا أن ما رددوه من شعارات لا يتضمن أي سب أو قذف في شخص الملك أو الأمراء، وأن الشعارات التي رفعت كانت بالأساس تعبيرا عن آراء ومطالب مما يجعل من هذه المحاكمات محاكمة للرأي.

ومما يؤسف له أن السلطات المغربية - بديلا عن التجاوب مع الحملات التضامنية من داخل وخارج المغرب من أجل الإفراج عن مناضلي الجمعية المغربية فقد أقدمت على استخدام العنف بشراسة في الخامس عشر من يونيو لقمع الوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان المغربي التي دعت إليها الهيئة الوطنية للتضامن مع معتقلي الفاتح من مايو، حيث أفضى استخدام الهراوات وسحل المتظاهرين على الأرض إلى إصابة ما لا يقل عن ٣٠ شخصا بينهم قيادات بارزة في الجمعية

المغربية لحقوق الإنسان في مقدمتهم رئيسة الجمعية ونائباها والرئيس السابق للجمعية. وفي السياق ذاته فقد ألقى القبض على عشرة أشخاص بمدينة بني حلال لمجرد مشاركتهم في تظاهرة سلمية للتضامن مع معتقلي الفاتح من مايو وقد أدين أربعة منهم بتهمة "زعزعة الحكم الملكي" وحكم على أحدهم -محمد بوكرين البالغ من العمر ٧٢ عاما- بالسجن النافذ لمدة عام فيما صدرت بحق الثلاثة الآخرين أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ.

والمؤكد أن هذه الهجمة الأخيرة التي تستوجب الإدانة تشكل انتهاكا صارخا لحريات التعبير والحق في التجمع السلمي فضلا عما تنطوي عليه من تحرش خطير بمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتنكيل بنشطائها، وهي علاوة على ذلك تعيد إلى الأذهان مخاوف الماضي البغيض للخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب.

ولاشك أن السلطات المغربية التي أقدمت على خطوات ملموسة في مجال القطيعة مع انتهاكات الماضي مدعوة لمراجعة عميقة للممارسات المنافية لحقوق الإنسان، وأن تتخذ إجراءات عملية تستجيب لتطلعات الحركة الحقوقية في المغرب وتدخلات المنظمات الإقليمية والدولية من أجل الإفراج عن المحاكمين في أغادير والقصر الكبير وبني ملال وإجراء تحقيق مستقل ونزيه في وقائع استخدام القوة المفرطة من جانب أجهزة الأمن في قمع التظاهرات السلمية، وكذلك التحقيق في وقائع التعذيب التي طالت معتقلي الفاتح من مايو، وينبغي على السلطات أن تحيط الرأي العام بنتائج هذه التحقيقات والإجراءات التي اتخذتها ضد من يثبت تورطهم من أجهزة الأمن في ممارسات منافية للقانون ولحقوق الإنسان.

أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟

إعداد: سامح فوزي
باحث مصري

عرفت المنطقة العربية عددا من حركات التغيير الديمقراطي، ظهرت في غضون عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م، وهي الفترة التي ارتفعت فيها الآمال بإمكانية تحقيق تحول ديمقراطي في ظل وجود حراك سياسي داخلي، ومتغيرات خارجية صبت جميعا في اتجاه دمقرطة المجتمعات العربية. وقد تجمعت لدى هذه الحركات أسباب مشتركة للصعود النسبي، وأسباب مشتركة كذلك لحالة الخفوت التي بدأت تمر بها بدءا من عام ٢٠٠٦م وإلي الوقت الراهن. ولا شك أن الخبرة القصيرة لحركات التغيير الديمقراطي العربية، وما حملته من مظاهر للتعبير والاحتجاج السياسي تحتاج إلى تحليل وقراءة معمقة، تستقرئ حالتي الصعود والهبوط في مسيرة هذه الحركات، وتضع اقتراحات لتفعيل هذا الشكل القاعدي من التنظيم السياسي.

وربما كان ذلك ما سعت إليه ورشة العمل التي عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعنوان «أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟»، في الفترة من ١٩ إلي ٢٠ مايو/أيار ٢٠٠٧، شارك فيها ٦٠ مشاركا من الحقوقيين والفاعلين السياسيين والقضاة والأكاديميين والكتاب والمفكرين والصحفيين والمدونين، من ٨ دول عربية (مصر- سوريا- تونس- المغرب- السودان- البحرين- السعودية- العراق)، و٤ دول أوروبية (فرنسا- أوكرانيا- صربيا - سلوفاكيا)، قدموا في عدد من الأوراق البحثية والمداخلات الشفهية خبرة حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، ومقارنتها بما عرفته حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية.

وقد توقفت مداولات الورشة أمام أنظمة مهجنة لتجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها دول أوروبا الشرقية، والخصائص العامة التي فتحت الباب أمام هذا التحول.

بيد أن حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية قد نشأت في ظل أنظمة سياسية «مهجنة»، من أبرز خصائصها تلازم ملامح الديكتاتورية والديمقراطية معا. فهي أنظمة تعرف دساتير ديمقراطية، وتعددية حزبية، وإعلاما خاصا وقضاء مستقلا جنبا إلي جنب مع إعلام حكومي، وقوات أمنية باطشة، وتحالفات سياسية واقتصادية لتمديد استبداد الأنظمة الحاكمة. هذه الأنظمة- رغم ما اتصفت به من تغلغل سلطوي أمني- إلا أنها لم تَحُلْ دون أن تكون هناك فعاليات سياسية مستقلة عن تسلط الدولة وهيمنتها. من هنا كان هناك هامش ديمقراطي متاح لحركات التغيير السياسي من خلال بناء التحالفات، وتعبئة الجماهير، والإفادة من قواعد اللعبة القائمة، وفي مقدمتها إمكانية عقد انتخابات حرة، ومواجهة محاولات سرقة الصوت الانتخابي لصالح تمديد الاستبداد، وسد أبواب التغيير في وجه القوي المطالبة بالديمقراطية.

من اليمين: جاد البرعي، د. سعد الدين إبراهيم، عبد الباسط حسن، ديترو بوتيخن، دوسان اوندرسك

ولم يكن ممكنا تحقيق تحول ديمقراطي في هذه البلدان دون ائتلاف قوي المعارضة، وانخراطها في تحالفات تقوي من شوكتها، وتفوت على النظم القائمة فرصة التلاعب بانقسامها، وفرض التغيير الديمقراطي السلمي. وقد كان أحد عوامل تحقيق هذا التحالف هو إيجاد قيادة واحدة كاريزمية تتسم بالنزاهة السياسية، يمكن من خلال التجمع خلفها ترجيح كفة المعارضة في مواجهة النظام القائم من خلال الاحتكام إلي آلية التصويت في انتخابات حرة نزيهة.

وعلاوة على ذلك فقد شهد النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية نشوء حركات شبابية أعطت قوة دفع لعملية التحول الديمقراطي.

والأهم من ذلك أن حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية نشأت بحثا عن «السلطة»، وليس للتعبير فقط عن أشواق ديمقراطية، أو رغبة في التغيير، ولكنها سعت إلي تقديم «بديل» للأنظمة القائمة في هذه المجتمعات. هدفها واضح، ووسيلتها لتحقيق ذلك هو الركون إلي الانتخابات، والسعي إلي ضمان نزاهتها، وتعبئة الجماهير للمشاركة أولا، ثم إلي التصدي لأية محاولات لسرقة صوتهم الانتخابي ثانيا.

الديمقراطية والوطنية

وتوقفت مداولات الورشة أمام عدد من الاعتبارات التي يظهر فيها التباين واضحا، فيما بين حركات التغيير في أوروبا الشرقية ومثيلاتها في العالم العربي. فالأولى كان هدفها واضحا في اللحاق بأوروبا الغربية الديمقراطية. لم يكن هناك عداء للغرب الديمقراطي، ولم تحمل حركات التغيير وجدانا منقسما تجاه الغرب كما هو الحال في الخبرة العربية، التي ما فتئت تنظر إلي الغرب بمشاعر مختلطة يسودها الحب والكراهية في آن واحد. تحب فيه تقدمه وديمقراطيته، وتكره النوازع الاستعمارية الكامنة في بنية سياساته. من هنا لا تزال الحركات السياسية المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي تخالجها تساؤلات ملتبسة حول الآخر الغربي، تطلب منه الدعم، وفي الوقت ذاته تميل إلي هجائه.

ولم يكن لدي حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية عشية التحول الديمقراطي تساؤلات هاجسية حول العلاقة بين الديمقراطية والوطنية مثلما هو الحال في الخبرة العربية. وعلى حين أن حركات التغيير في أوروبا الشرقية بذلت جهدا كبيرا على المستوى القاعدي لنشر ثقافة ديمقراطية مدنية، فإن حركات التغيير العربية بدت وكأنها تعاني من فقر في الإبداع، وعدم قدرة على استنطاق الجماهير المنسحبة من السياسة عبر حزمة من الوسائل الإبداعية. ولا يوجه اللوم إلي هذه الحركات فقط، فقد عاشت الجماهير العربية لعدة عقود في ظل نخب سياسية استبدادية حالت بينها وبين أبسط صور المشاركة في الشأن العام.

حسم العلاقة بين الدين والدولة

ولم تعان حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية من التساؤل الإشكالي حول جوهر العلاقة بين الدين والدولة، نظرا لحالة التطور السياسي والثقافي والاجتماعي التي عاشتها قبل وأثناء نشوء الأنظمة الاشتراكية. وعلي العكس من ذلك استطاعت الكنيسة في خبرة هذه المجتمعات أن تلعب أدوارا متنامية لدعم النضال المدني، والتحول الديمقراطي السلمي كما حدث في خبرة بولندا على سبيل المثال. الوضع مختلف تماما في الحالة العربية. إذ يشكل عدم الاتفاق على جوهر العلاقة بين الدين والدولة تساؤلا إشكاليا مستمرا، ومصدرا للنزاع السياسي، وعنوانا للاستقطاب بين القوي

السياسية المختلفة. وتلعب المؤسسة الدينية دورا في تمديد الاستبداد من خلال تحالفها العضوي مع الأنظمة الحاكمة، وسعيها الدائم إلي توفير غطاء شرعي ديني لها، وصد أوجه النقد المقدمة لسياساتها.

وفي إطار تقييم حركات التغيير في العالم العربي، يمكن استخلاص عدد من السمات العامة لهذه التجربة باختلاف تجلياتها في مصر (حركة كفاية)، وفي سوريا (إعلان دمشق)، وفي تونس (هيئة ١٨ أكتوبر).

أبرز هذه السمات:

١-حركات التغيير في العالم العربي: استفادت في نشأتها من ظرفين أحدهما دولي استثنائي عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، تمثل في ظهور منحي عالمي في اتجاه تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. والظرف الثاني محلي يختلف من دولة عربية لأخرى. في مصر نشأت حركة «كفاية» عام ٢٠٠٤م وسط شعور عارم بين قوي المعارضة السياسية بانسداد أفق التغيير الديمقراطي، وعدم وجود خطوات ملموسة للإصلاح السياسي على أرض الواقع، فضلا عن قرب الانتخابات البرلمانية والاستحقاق الرئاسي عام ٢٠٠٥م. وفي سوريا ظهر «إعلان دمشق» إلي الوجود في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥م، في وقت تبخر فيه ما يعرف بربيع دمشق، وهي لحظة ديمقراطية قصيرة عرفتها سوريا في بداية حكم الرئيس بشار الأسد عامي ٢٠٠٠، و٢٠٠١م. وبدت الدولة السورية عشية صدور إعلان دمشق في حالة مخاض سياسي يسبق التغيير الشامل، فقد اشتد الحصار الدولي على النظام السوري، نتيجة صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، زادت عزلته بخروج القوات السورية من لبنان، فضلا عن أن تداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، جعل نظام بشار الأسد يعيش حالة أزمة مركبة. وفي هذه الأجواء السياسية الضاغطة على النظام السوري ظهر إعلان دمشق يطالب بالتغيير الديمقراطي، والتحول السياسي السلمي. ولم تختلف ظروف نشأة «هيئة ١٨ أكتوبر» في تونس عن الظرف الدولي الاستثنائي المشجع على الديمقراطية في العالم العربي، وظرف استثنائي محلي يتمثل في تنظيم الجزء الثاني من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في الفترة من ١٦-١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد سعت المعارضة إلي الإفادة من هذا الحدث في توجيه دفة الاهتمام إلي قضية التحول الديمقراطي في تونس.

تحالفات هشة

٢-على الرغم من نزوع حركات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية نحو تشكيل ائتلافات سياسية واسعة، تضم بين طياتها ألوان الطيف السياسي والحزبي، وتبحث عن مطالب إصلاحية عريضة تجمع عليها كل القوي السياسية؛ وهو ما يعد أحد عوامل القوة بالنسبة لها والتي تتمثل في تجاوز الانقسامات السياسية، فإنه يمثل في الوقت ذاته عاملا من عوامل الضعف حين تطفو الخلافات السياسية والإيديولوجية على السطح، ولاسيما أن هذه الحركات تُبني عادة على تحالفات «هشة»، تتجنب طرح التساؤلات الإشكالية، والتي تسهم في تمزيق أوصالها في مرحلة لاحقة خاصة بعد تراجع البريق الإعلامي عنها، وانخفاض مستوي الاهتمام الجماهيري بها؛ ففي مصر لم تستطع حركة «كفاية» أن تحافظ على كيانها الموحد، إما بسبب التنازع حول «الزعامة»، إما لرغبة بعض الفصائل السياسية للاستئثار بها. أو بسبب قلب الجدل حول هوية الحركة ورؤيتها للعلاقة بين الدين والدولة. وفي تونس شكلت «هيئة ١٨ أكتوبر» ملتقي للحوار بين الإسلاميين والعلمانيين حول الأهداف العامة للحركة، والحوار بين مختلف القوي السياسية والفكرية والهيئات المدنية المعنية بالنضال المدني من أجل الديمقراطية. وعلى الرغم من عمومية الأهداف، فإن الهواجس المعتادة في العلاقات بين القوي السياسية المختلفة قد ثارت، وبخاصة بين العلمانيين والإسلاميين. وفي سوريا عبر إعلان دمشق عن حجم الاختلاف بين القوي السياسية التي أصدرته. فقد كان إعلان الإخوان المسلمين الانضمام إلي ائتلاف دمشق عاملا لإثارة الجدل، وجاءت بعض فقرات الإعلان على نحو فهم منه أنه يود إرضاء القوي الإسلامية، وبالأخص السنية. وهو الأمر الذي لم يلق ارتياحا من بعض الفاعلين السياسيين الذين رأوا في ذلك تجاهلا لقاعدة اجتماعية علمانية من نوع ما في المجتمع السوري.

٣-لم تستطع حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي- بشكل عام- أن تجتذب قطاعات واسعة من الشباب. كل ما فعلته هو إعادة إنتاج نخب سياسية معارضة لها حضور في الساحة السياسية منذ سنوات طويلة. ويمكن القول إن ذلك يعود في جانب كبير منه إلي خبرة القمع السياسي التي مارستها الأنظمة العربية على مدار عقود طويلة، مما أدي إلي إضعاف الهمم السياسية، ونشر ثقافة الخوف على المستوي الجماهيري.

وأخيرا فإن ما يصم حركات التغيير في البلدان الثلاث هو تراجعها التدريجي، ونشوء الخلافات بداخلها، وغياب قدرتها على تحقيق إنجاز ملموس على أرض الواقع يتجاوز زخم الظهور الإعلامي في المرحلة الأولي، وحصار الأنظمة السياسية لها، وعدم الإفادة من قواعد اللعبة السياسية، وعلى الأخص المناسبات الانتخابية.

وإجمالا فإن حركات التغيير في العالم العربي شكلت تجربة جديدة، حققت بعض النجاح وطاردها الفشل في النهاية، وهو ما سبب شعورا بالإحباط في أوساط النخب السياسية العربية المطالبة بالحرية والديمقراطية. أحد أهم أسباب هذا الإحباط هو جرعة التفاؤل الشديدة التي سادت إبان عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م، بحيث كان هناك شعور عام بقرب حدوث تحول ديمقراطي في المنطقة العربية. وقد أثبتت الأحداث أن هذا الشعور كان مبالغا فيه، ولم يكن يعتمد على قراءة واعية للواقع السياسي العربي بمختلف أبعاده.

مداخل لكسر الاحتكار التسلطي

في ضوء ما سبق فقد طرحت مداولات الورشة عددا من المداخل الاستراتيجية للعمل على كسر الاحتكار التسلطي، وإحداث تغيير ديمقراطي حقيقي، في مقدمة هذه المداخل:

١-التأكيد على أهمية التربية السياسية في إعداد قطاعات واسعة من المجتمع للمشاركة في جهود التحول الديمقراطي، والإيمان بأهمية الديمقراطية ليس فقط في توسيع رقعة المشاركة السياسية، ولكن في تطوير نوعية الحياة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. من أمثلة هذا الجهد التوسع في برامج التربية المدنية، تشجيع قطاعات واسعة من المواطنين على التطوع والعمل المدني، وإثارة الوعي الشعبي العام بقضايا التحول الديمقراطي، ومكافحة الفساد من خلال حزمة من البرامج المتنوعة في الحضر والريف على السواء.

٢-لاينبغي الركون إلى صيغ صورية للائتلاف السياسي تعتمل في باطنها مشاعر الارتياب والكراهية المتبادلة والرغبة في حصد مكاسب ذاتية آنية. وحتى يؤتي العمل السياسي الجماعي بثماره في الخبرة العربية ينبغي أن يبني على أساس برنامج ممتد زمنيا، يتصدي للقضايا الإشكالية الأساسية، في مقدمتها العلاقة بين الدين والدولة، نظرا لأن اضطراب هذه العلاقة لا يحول فقط دون التنسيق والتعاون بين القوي السياسية المختلفة، لكنه يوفر أيضا سندا إضافيا لتمديد بقاء الأنظمة التسلطية العربية بدعوي مواجهة الإسلاميين، والحفاظ على الحد الأدنى من مدنية الدولة العربية المتآكلة. وتحتاج الحركات السياسية العربية إلي التخلص من النخبوية، والكف عن مشاعر الاستعلاء على الجماهير والقوي السياسية والمنظمات الحقوقية الأخرى، والابتعاد عن طرح شعارات غير قابلة للتحقق على الصعيد العملي، والعمل على اكتشاف وسائل جديدة مبتكرة لتعبئة الجماهير.

٣-العمل على بناء تحالفات أوسع، ذلك أن التحول الديمقراطي لا يحتاج إلى دعم القوى السياسية المؤمنة بالديمقراطية فقط، ولكن يحتاج أيضا إلى مساندة من كل شرائح المجتمع.

٤-الابتكار والبحث عن وسائل جديدة في التعبئة وفي التأثير على المجتمع واستدعاء الطاقات الكامنة فيه.

٥-التأكيد على ضرورة تحييد الدعم الدولي الذي تحظي به الأنظمة التسلطية في العالم العربي، وهو الدعم الذي يعطي لها هامش حركة «معتبرا» في قمع القوي السياسية المطالبة بالتغيير الديمقراطي في المنطقة. وهو ما يقتضي التوجه إلي المجتمعات المدنية في الدول الديمقراطية، وتعبئتها للعمل من أجل دعم جهود الديمقراطية في العالم العربي.

* موجز للتقرير الختامي الذي أعده سامح فوزي بوصفه مقررا لورشة العمل التي نظمها مركز القاهرة تحت عنوان «أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي»

حركات التغيير الديمقراطي... من النكسة إلى المبادرة!

د. برهان غليون
كاتب ومفكر سوري معروف

في ندوة "تقييم حركات التغيير الديمقراطي في البلاد العربية"، والتي نظمها "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" (١٩-٢٠ مايو ٢٠٠٧)، لم يكن الموضوع، كما هو الحال غالباً، تحليل عطالة الأنظمة العربية، والعوائق السياسية والاجتماعية والمعنوية التي تضعها في وجه التغيير، مما أصبح بدهية بالنسبة لغالبية الرأي العام العربي والأجنبي، وإنما تحليل عطالة قوى التغيير العربية، والبحث عن الأسباب التي تمنعها من أن تكون أداة فعالة في الضغط من أجل الإصلاح. والواقع أن جميع الناشطين العرب يشعرون اليوم بوجود حاجة ملحة لمراجعة ذاتية تشمل خطط قوى التغيير الديمقراطي العربية وشعاراتها وأساليب عملها، بعد المرحلة العاصفة التي شهدتها الحياة السياسية في السنوات القليلة الماضية. فهناك شعور عميق بأن الآمال الكبيرة التي عقدت على هذه الحقبة من أجل الخروج من حالة الجمود، وبعث جدلية سياسية واجتماعية تعيد الشعب إلى الحياة العامة، وتؤسس لحياة سياسية ومدنية صحية وسليمة، بعد مرحلة طويلة من سيطرة السلطة الأبوية والتسلطية المفروضة من فوق... قد ضاعت جميعاً، مخلفة وراءها إحباطاً لدى قوى التغيير وقطاعات الرأي العام الواسعة.

وفي سياق هذا الإحباط، تدفع المراجعة النظرية بالبعض إلى العودة إلى نظريات قديمة متجاوزة؛ منها نظرية الاستثناء العربي والإسلامي، والتي تسعى إلى البحث عن مصاعب الانتقال الديمقراطي في بنية الثقافة والبنية الثقافية الانثروبولوجية العربية التي تشجع على السلوك الجماعوي والشعبوي ضد فكرة الفردية. ومنها من يستعيد نظرية "الأثر السلبي للدين الإسلامي" أو بالأحرى لسيطرة الفكر الديني على منظومة القيم والمبادئ التي يفترض أن تؤسس للمواطنية. ومنها ما يشير إلى عمق البنى العصبوية القبلية والطائفية والمذهبية التي تسمم السياسة العربية. وتقدم هذه السمات الخاصة بالمجتمعات العربية، كما يعتقد البعض، تفسيراً للممانعة التي يظهرها الرأي العام تجاه فكرة الديمقراطية، وما يرتبط بها من قيم الحرية والمساواة والعلمانية، وبالتالي إخفاق حركات التغيير الديمقراطية في خرق جدران العزلة التي تحيط بها والتفاعل مع القوى الشعبية.

بالتأكيد لا ينبغي تجاهل هذه العوامل ومفعولها السلبي في تطور قوى الديمقراطية، لكنها ليست وحدها؛ مما يفسر العطالة التي تميز الحياة السياسية للشعوب العربية. بل إن تلك السمات ليست هي ذاتها إلا ثمرة اليأس والقنوط الناجمين عن الشعور بانحسار فرص التغيير، أو على الأقل بعدم نجاح القوى الديمقراطية في بلورة مشروع واضح ومقنع، للتغيير الديمقراطي في المدى المنظور. وأخشى أن يكون الخط الذي اتبعته هذه القوى في السنوات الماضية، قد ساهم في إضعاف صدقيتها، وبالتالي في تعزيز عزلتها، أكثر مما عمل على إبراز المشروع الديمقراطي الذي يتوقف على بلورته ووضوحه ولاء الرأي العام أو أغلبه لها.

فقد أوحى تضافر عوامل داخلية مرتبطة بصعود جيل جديد من الحكام الشباب الحائزين ثقافة حديثة في العديد من البلدان العربية، وعوامل خارجية مرتبطة بتغيير البيئة الأيديولوجية الدولية، مع تنامي ظاهرة التواصل بين الثقافات وصعود الليبرالية الجديدة، وعوامل إقليمية مرتبطة بتبدل واضح في استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتبنيها سياسة كسر الاحتكار المؤبد للسلطة بهدف اكتساب شعبية لمشاريعها الإقليمية... أوحى ذلك كله بوجود فرصة للانتقال نحو حقبة جديدة من الانفراج السياسي الداخلي، إن لم يكن للدخول فعليا في مرحلة انتقال نحو الديمقراطية.

والحال أن الجيل الجديد من الزعماء لم يظهر قدراً أكبر من التفهم للمشاكل الاجتماعية، ولم تساعده ثقافته الحديثة في التعامل بصورة أكثر عقلانية مع التحديات الجديدة، ولا حثته على التفاعل باحترام أكبر مع قطاعات الرأي العام أو أصحاب الآراء المغايرة. ولم تساهم الضغوط الأمريكية القوية في دفع النظم التسلطية التي عاشت عقوداً طويلة تحت عباءتها إلى فتح فرص التحول الديمقراطي والانفراج السياسي. وبالمثل لم تقدم المناخات الليبرالية العالمية السائدة حوافز أكبر لتكيف النخب الحاكمة مع المعايير الدولية في المشاركة الشعبية، واحترام حكم القانون وحقوق الإنسان.

ما حصل كان العكس تماماً. فقد كان جيل الشباب بحاجة إلى أن يكشر عن أنيابه حتى يضمن إخضاع شعبه ويردع النخب المعارضة. وأعطت الضغوط الأمريكية في رداء الحرب ضد الإرهاب مبررات أكبر لتجاوز حكم القانون وممارسة العنف ضد قوى الاحتجاج. وفي هذه الظروف كان من الطبيعي أن تترافق العودة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق بشكل واضح مع بروز ظاهرة تحالف سلطة رجال الدولة مع سلطة رجال المال، وتكوين شبكات من المصالح الاحتكارية الشاملة، هي أقرب إلى نمط اقتصاد المافيا الدولية منها إلى نمط اقتصاد السوق الذي تتحكم به طبقات رأسمالية منتجة.

هكذا لم يكن التفاؤل الشديد الذي ولد من تضافر هذه العوامل مبرراً بالفعل. وما بدا لفترة وكأنه فرصة تاريخية للتحول الديمقراطي، تحول إلى كابوس كان أول ضحاياه قوى التغيير الديمقراطي ذاتها. فقد خلق هذا التفاؤل أوهاماً كبيرة لدى النخب الصاعدة والجمهور معاً. وعمل تضخم التطلعات والتوقعات في التغيير على تجاهل الحقائق الموضوعية الصلبة لصالح التأكيد على العوامل الذاتية. وقاد الاعتقاد بوجود فرصة للتغيير السريع إلى الحلم بما يشبه الانقلابات المدنية، وهو ما عبرت عنه بعض القوى بدعوتها إلى العصيان العام، أو مراهنتها على تحويل الاعتصامات المحدودة إلى ثورة مدنية على شاكلة ما حصل في بعض بلدان أوروبا الشرقية. وكان ذلك على حساب العمل من أجل بلورة استراتيجية حقيقية تأخذ بالاعتبار التشوهات والنقائص والتحديات الحقيقية التي تعاني منها مشاريع الديمقراطية العربية. وأدى التمسك بأجندة التغيير السريع إلى المبالغة في تقدير أثر الضغوط الخارجية والظروف الطارئة، على حساب الاستثمار الطويل في بناء قوى التغيير والتحول الديمقراطي الذاتية. وكانت النتيجة درجة أكبر من الانفصال بين الفكر والواقع، وبين حركة النخبة الجديدة الديمقراطية والجماهير، وتقديماً للأحلام والرغبات الذاتية على الحسابات العقلانية والحقائق الموضوعية.

وفي اعتقادي، لن تستطيع قوى الديمقراطية العربية الخروج من حالة الإحباط التي تعيشها اليوم، ولا استعادة ثقة الرأي العام والربط من جديد مع قطاعاته الأكثر وعياً واستعداداً للاستثمار في العمل الوطني، وبالتالي استعادة روح المبادرة السياسية... من دون النجاح في معالجة آثار هذه النكسة، والعودة إلى منطق العمل الطويل القائم على بلورة أجندة مستقلة عن الظروف الخارجية -من دون أن تتجاهلها بالطبع- وتركيز الجهود على بناء قوى التحويل الذاتية. وهو ما يشكل تحديات كبيرة ومعادلات ليس لدينا في العديد من البلدان العربية حلولاً جاهزة لها بالتأكيد.

*نشر هذا المقال بجريدة الاتحاد الإماراتية بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٧

مواجهات نهر البارد..
هل تقود لبنان إلى شفا حرب أهلية؟

د. محمد حلمي عبد الوهاب
مدير تحرير رواق عربي

تثير مواجهات نهر البارد المندلعة حتى الآن ما بين الجيش اللبناني وحركة فتح الإسلام تساؤلات عدة حول مستقبل هذا البلد العربي الشقيق. ففضلا عن الاحتقان السياسي الذي أعقب نهاية الحرب السادسة بين حزب الله وإسرائيل، والذي تشكل على هيئة خصومات حزبية وتكتلات سياسية واعتصامات مدنية دامت لشهور في أشهر ميادين بيروت، يبدو أن القاعدة ماضية في طريق تنفيذ تهديداتها التي توعدت بها الشام منذ فترة ليست طويلة. وفيما تتماسك بعض الأنظمة العربية في المنطقة نفسها ضد أية أعمال إرهابية من مثل هذا النوع، تبقى لبنان حكومة وشعبا أشد ضعفا وأوهن من بيت العنكبوت!! إذ تتكون من طوائف وشيع وفئات وأحزاب وملل ونحل متعددة وتتقاسمها أيديولوجيات مختلفة تتوزع ما بين أقصى اليمين وأقصى اليسار وكل طائفة لديها القدرة على إثارة البلبلة والنزول إلى الشارع وتدشين حرب عصابات الله وحده يعلم إلى أين ستقود لبنان.

قراءات متضاربة ومعلومات منقوصة!!

إن القراءات المتضاربة التي تقاذفتها الصحف اللبنانية فور بداية المواجهات بين الطرفين تكاد توحي بأن الحدث حدثان، وبأن كل صحيفة تتحدث عن شيء مختلف تماما عما تتناوله الأخرى. وتكاد تكون الحقيقة الوحيدة التي يتفق عليها الجميع أن: لبنان شهد معركة طاحنة بين الجيش اللبناني من جهة ومقاتلين في تنظيم إسلامي يعرف بـ"فتح الإسلام" من جهة أخرى، أدت إلى وقوع عشرات القتلى من الجانبين. أما فيما عدا ذلك، فظل باب الاجتهاد السياسي والأمني مفتوحا على مصراعيه!!.

ومن يتابع ما يقال وينشر حول «فتح الإسلام» يكتشف للوهلة الأولى تضارب المعلومات والبيانات، بدءا من الكيفية التي ولد بها هذا التنظيم الإرهابي، والجهات التي تقف وراءه، والأفكار التي تختمر في أذهان أتباعه، والأهداف والمقاصد التي يرومونها، والعلاقات التي تربطهم بالداخل اللبناني، والسياق الإقليمي الأوسع الذي يلفه على المستويين الرسمي وغير الرسمي...إلخ. فمثل هذه المعلومات يغلب عليها التحيز الشديد في المعالجة؛ لأنها صادرة في الأساس عن فرقاء يريد كل منهما أن ينال من الآخر قدر المستطاع، ويسعى إلى أن يبرر، ما أمكنه، كل ما يبدر عنه من سلوك وأفعال. فسيل المعلومات المتوافرة عن بعض فصائل الحركة الإسلامية الراديكالية وفي مقدمتها «تنظيم القاعدة» يعود أغلبه إما إلى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية أو إلى الحركة نفسها. ورواية كل من الجانبين للأحداث والوقائع تحمل الكثير من «الذاتية»، ولا تخلو في الوقت نفسه من «تمويه» أو «تضليل»، توجبه اعتبارات المصلحة، أو مقتضيات أداء المهام كما يراها كل طرف.

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الشمال!!

ما إن بدأت المواجهات حتى هبت قوى المعارضة اللبنانية لتصب جام غضبها على الحكومة متهمة إياها بانتقاص أهل صيدا من أبسط حقوقهم الإنسانية، مبررة ظهور مثل هذا التنظيم بارتباطه بالفقر والجهل والإهمال المزمن لأبناء منطقة الشمال، السنة تحديدا، الذين باتت السلطة بالنسبة لهم «تساوي القمع». وأنه كان يمكن ببساطة التكهن بحدوث ذلك لو ألقى أي إنسان نظرة متفحصة على طرابلس وحرمانها وأوضاعها السياسية المتشنجة. حيث لا توجد خدمات اجتماعية، لا مياه ولا كهرباء، ولا أعمال ولا وظائف ولا ضمانات بسيطة لحياة مئات الآلاف من السنة في طرابلس وعكار والمخيمات الفلسطينية.

إن أخطر ما تنطوي عليه مواجهات الشمال، هو الزج بالمخيمات الفلسطينية في هذا المعترك، صحيح أن المخيم ليس بريئا مما يجري وليس قصيا عن تجاذبات اللحظة السياسية وطوفان المد الأصولي، لكن الصحيح كذلك أن الزج بالمخيم كان يخفي على الدوام نوايا تنتقص من حقوق الإنسان، لعل أهمها التلويح بورقة الحرب الأهلية وإنعاش ذاكرة اللبنانيين عن مرحلة يجهدون على اختلاف مشاربهم في نسيانها، فلمصلحة من يزج بالفلسطينيين في أتون الحرب الدائرة هناك؟ وإلى متى سيظل السلاح الفلسطيني وطنيا كان أم إسلاميا، إخوانيا كان أم سلفيا، ورقة تلّوح بها الأطراف اللبنانية كلما اقتضت الضرورة ذلك، أو كلما أوجبت حسابات اللحظة الراهنة أو الآتية فتح هذا الملف أو ذاك؟. يبدو أن الإرادة السياسية اللبنانية، شأنها في ذلك شأن مختلف الأنظمة العربية، لا تضع حقوق الإنسان على أجندتها السياسية ولا تعترف بها، وما بين وقوع القتلى هنا وهناك وتشريد المئات ونزوح الآلاف، تبقى الإدارة السياسية عاجزة عن النهوض بأشد مهامها بساطة: حفظ الأمن على المواطن كي لا تنتهك إنسانيته، إذ لا تجيد سوى الاستجداء العسكري من أمريكا كلما نزل بها نازلة، خرجت من الأرض أم هبطت عليها من السماء!!.

وقد دعت منظمات حقوق الإنسان السلطات اللبنانية لوقف قصف قواتها لمخيم اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد. مؤكدة أن أبرياءً كثيرين قد دفعوا حياتهم بلا ذنب وأن آخرين قد جرحوا نتيجة للقصف العشوائي الذي يقوم به الجيش اللبناني مستهدفا المخيم بكل قاطنيه والذي يضم نحو ثلاثين ألف لاجئ فلسطيني!! موضحة أن هذا القصف أدى إلى انقطاع المياه والإمدادات الغذائية والصحية عن السكان.

كما استنكرت المنظمات الحقوقية قيام السلطات اللبنانية بالقصف والإجراءات المصاحبة التي اتخذتها، خاصة عدم السماح لسيارات الإسعاف بالدخول إلى المخيم بهدف إخلاء الجرحى والقتلى الذين سقطوا نتيجة المداهمات العسكرية، وكذلك عدم السماح للسكان بالخروج من المخيم. ودعت المنظمات الحقوقية السلطات اللبنانية إلى السماح الفوري لدخول سيارات الإسعاف وإعادة إمدادات المياه والمواد الغذائية والطبية إلى أهالي المخيم.

وفي تقريرها حول الاشتباكات في مخيم نهر البارد وتداعياتها الإنسانية، أعلنت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، أن المخيم يضم ٣٠,٨٠٣ لاجئين فلسطينيين يعيشون في ظل أوضاع صحية واجتماعية سيئة للغاية، حيث تنعدم البنية التحتية من صرف صحي ومياه وكهرباء، ولا يوجد سوى مركز صحي واحد تابع لوكالة الاونروا يخدم حوالي ٤٩٤ مريضا يوميا!!. كما أعربت المنظمة عن قلقها إزاء الأوضاع هنالك والتي تصل لحد الكارثة الإنسانية التي يعيشها أهالي المخيم والتردي المستمر الذي أصاب جميع مناحي الحياة فيه. وفي ظل التعتيم الإعلامي تتضارب الأنباء حول حصيلة القتلى من الطرفين حتى الآن. واستنادا إلى لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها المنظمة إلى هناك، فإن ما يمارس ضد سكان المخيم هو ضرب من العقاب الجماعي يمارس على مدنيين أبرياء دون وجه حق، داعية الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى التعاون والتحقيق فيما حدث وتقديم يد العون لجموع النازحين بلا تمييز، إضافة إلى ضمان تعويضهم عن الخسائر المادية والبشرية التي نجمت عن الاشتباكات ووضع الآليات التي تكفل عودتهم إلى منازلهم بالمخيم بعد إعادة إعمارها.

آليات التزوير وإقصاء المنافسين
فى انتخابات مجلس الشورى

رجب سعد طه
باحث بمركز القاهرة

عقب الانتهاء من اعتماد التعديلات الدستورية، التي طالت ٣٤ مادة دفعة واحدة في الدستور المصري؛ دعا الرئيس مبارك، في التاسع من مايو ٢٠٠٧، الناخبين للإدلاء بأصواتهم في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، في الحادي عشر من يونيو ٢٠٠٧، لشغل ٨٨ مقعدًا بمجلس الشورى، موزعين على ٦٧ دائرة عامة بشتى محافظات الجمهورية. حيث تنافس ٥٧٤ مرشحًا على ٧٦ مقعدًا بعد فوز ١٢ مرشحًا بالتزكية، والتي أسفرت عن فوز ٥٩ مرشحًا خلال المرحلة الأولى، إضافة إلى الفائزين بالتزكية. وفي ١٨ يونيو ٢٠٠٧ جرت جولة الإعادة بين ٣٤ مرشحًا على ١٧ مقعدًا في ١٣ لجنة عامة و ١٢ محافظة، والتي أعلنت نتائجها في ١٩ يونيو ٢٠٠٧.

وقد أصدر رئيس الجمهورية حسني مبارك قرارا جمهوريا بتعيين ٤٤ عضوا يستمرون مع المنتخبين لمدة ست سنوات تنتهي في سنة ٢٠١٣. كما فاز صفوت الشريف بمنصب رئيس مجلس الشورى بالإجماع، بالرغم من أنه لم يتقدم أحد للترشيح أمامه، حيث تنص اللائحة على إجراء الانتخابات حتى ولو لم يتقدم سوى عضو واحد.

وتؤكد الهيئة العامة للاستعلامات، عبر موقعها الإليكتروني على شبكة الإنترنت، أن النواب الجدد لمجلس الشورى أكدوا في تعليقهم على الانتخابات أنها اتسمت بالشفافية والجو الديمقراطي، الذي دعمته التعديلات الدستورية الأخيرة. كما حرصت الهيئة على أن تؤكد «إقبال الشباب على المشاركة في مساندة المرشحين، خاصة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي، الذي نجح في توسيع قواعده الشعبية من خلال دعم الثقة عند المواطنين من خلال برامجه العملية في حل مشكلات المواطنين»!. ونقلت الهيئة عن النواب قولهم «إن الإيجابية الأهم في انتخابات الشورى هذه المرة هي تراجع تأثير المال على إرادة الناخبين بسبب زيادة الوعي السياسي، خاصة عند الشباب ورغبتهم في تحقيق حياة سياسية نظيفة»!.

عند youtube.com الخبر اليقين !

على عكس ما حرصت الهيئة العامة للاستعلامات، ونواب الحزب الوطني، على تأكيده، من أن العملية الانتخابية، كانت غاية في الشفافية، وفي مثالية الأداء، جاءت جهود الناشطين عبر شبكة الإنترنت، لتدحض هذه المزاعم، وتفنّد الادعاءات التي لا تصمد أمام أدلة تتسم بالوضوح، مثل ملفات الفيديو التي قام بتصويرها عدد من الناشطين على شبكة الإنترنت، وقاموا ببثها عبر موقع .youtube com، المملوك لشركة Google، وقد قدّمت هذه الملفات صورًا بالغة الوضوح لعمليات تزوير نتائج الانتخابات في أكثر من دائرة.

جدير بالذكر أن موقع youtube.com قد دأب على استخدامه العديد من النشطاء والمدونين، منذ العام الماضي، في تفجير عدد من القضايا المتعلقة بانتهاكات مجموعة من رجال الشرطة لحقوق الإنسان، وممارستهم تعذيب عدد من المواطنين، وقد تم الاستعانة بتلك الملفات المرئية في تقديم عدد من ضباط الشرطة للمحاكمة.

جدل داخل الإخوان حول شعار الجماعة!

كان لتعديل المادة الخامسة في الدستور، أثره الواضح داخل صفوف الإخوان المسلمين؛ والذي رأى فيه أعضاء الجماعة، وغيرهم من المراقبين، محاولة من النظام لمنع الإخوان من إنشاء حزب سياسي لهم، حيث إنه بمقتضى التعديل لا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أي مرجعية أو أساس ديني. مما دفع ببعض أعضاء الإخوان من الشباب إلى طرح فكرة تغيير الشعار، طالما أصبح شعار (الإسلام هو الحل) عائقًا أمام مصلحة الجماعة. في حين قام قيادي إخواني وبرلماني سابق، هو جمال حشمت، بالدعوة، في سخرية بالغة، إلى تغيير شعار الجماعة إلى (اللي بالي بالك هو الحل)، تجنبًا للصدام المتوقع مع السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية!.

وقد نقلت الصحف عن مصادر من جماعة الإخوان المسلمين، أن بعض مرشحي الجماعة قد رفعوا بالفعل في بعض الدوائر خلال انتخابات مجلس الشورى الأخيرة شعار (الإصلاح هو الحل) ليكون بديلا لـ (الإسلام هو الحل) حتى يقللوا من حجم المشكلات التي من الممكن أن تحدث خلال الانتخابات. كما أكد بعض الإخوان على أن بعض الأحزاب السياسية المنافسة قد رفعت شعار (الإسلام هو الحل) حتى يتأكد الجميع أن الإخوان مازالوا يرفعونه.

كانت سمية العريان، ابنة القيادي الإخواني البارز عصام العريان، واحدة ممن تبنوا الدعوة إلى تغيير شعار الجماعة إلى (الإصلاح هو الحل)، داعية إلى أن يتبنى قادة الإخوان المسلمين نوعا من المرونة في التعامل مع الحكومة والأحزاب الأخرى، وفي الوقت ذاته نفت سمية حدوث انشقاق داخل الجماعة، مؤكدة على أن هذا الجدل أحد دلائل التجديد المتواصل داخل الجماعة، مبرهنة على ذلك بما حققه الإخوان من نجاح على مدار ٨٠ عاما عبر الأجيال المتعاقبة، حدث خلالها تغيير وتجديد في العديد من الأفكار والأساليب لكنها لم تكن واضحة، نظرا لأن هذا العصر يتمتع بالوسائل الإعلامية المتطورة والتي أبرزت هذا التجديد.

لكن في النهاية لم يستطع الإخوان المسلمون، الذين حصلوا على ٨٨ مقعدًا في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، أن يفوزوا ولو بمقعد واحد في انتخابات مجلس الشورى ٢٠٠٧!.

منظمات المجتمع المدني تراقب وتحلل

جنحت أغلب تقارير منظمات المجتمع المدني، التي راقبت عملية التصويت في انتخابات مجلس الشورى، إلى الاهتمام بنقل وإحصاء مشاهدات مراقبيها للانتهاكات التي شابت الانتخابات، في حين اهتم تقرير أصدره المركز المصري للتنمية والدراسات الديمقراطية والجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، بالتصدي لما غاب في التقارير الأخرى، وهو القراءة والتحليل لمحصلة الانتهاكات والنتائج.

فتحت عنوان دال "لافتات سوداء على شرفة الوطن"، قام التقرير بتقديم قراءة لما تم رصده من انتهاكات شابت العملية الانتخابية، وتناول العديد من المؤشرات التي ألقت بظلالها على الواقع المصري في مختلف شئونه، ومن أهمها:

١. تعاظم الدور الأمني، كنتيجة مباشرة لعجز النظام عن مواجهة العديد من المشاكل فضلا عن تراكمها؛ إذ بات الحل الأمني الأقل تكلفة، بداية من قمع ومصادرة الحريات في المجتمع، وصولا إلى تحديد نتائج الانتخابات، فقد شهدت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى تدخلات أمنية أعادت للأذهان الصورة التي ما كادت تنسى في المرحلتين الثانية والثالثة لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ رغم الفارق الشاسع بين المجلسين، ودون سبب واضح

يصلح كمبرر لسيل الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية طوال اليوم الانتخابي، على أن تعاظم الدور الأمني إلى هذه الدرجة يعكس حقيقة ضعف الدولة وقدرتها على التواصل مع المواطنين، ويؤكد فقدان المصداقية بين طرفي الدولة الأهم الشعب – السلطة.

٢. التماهي بين الدولة والحزب الوطني، حيث يمسك الحزب الوطني بمقاليد السلطة في مصر منذ عودة الأحزاب للحياة السياسية وحتى الآن وبأغلبية كاسحة في جميع المجالس المنتخبة والمعينة أيضا على اختلاف أهميتها، وهو ما ألقى بظلاله على التجربة الحزبية في مصر؛ بحيث صارت بقية الأحزاب والتي يقارب عددها ٢٤ حزبا غاية أمنيتها التمثيل المشرف في المجالس المنتخبة، وكنتيجة لعدم اختبار برامجها على أرض الواقع تجمدت هذه الأحزاب، وأصبحت عاجزة عن التطور، فضلا على ضعف قدرتها على اجتذاب جماهير جديدة؛ حيث إن هذه الأخيرة أصبحت لديها قناعة تامة أن إمكانية الصعود السياسي والاجتماعي لا تتم إلا عبر قناة الحزب الوطني، فصار هذا الأخير في العقل الجمعي للأمة هو الحكومة، وتم تدشين مصطلح حزب الحكومة بديلا عن حكومة الحزب، وهو الأمر البديهي طالما تصر الدولة على تسخير كافة إمكانياتها المادية والبشرية في سبيل خدمة مرشحي الحزب الوطني.

٣. تراجع الهامش الديمقراطي، إذ ينطلق التقرير من أن إشكالية الصعود المتنامي لجماعة الإخوان المسلمين، هو أمر تتحمل الدولة ضريبته بالأساس كنتيجة لمنظومة القوانين والأداءات الأمنية المقيدة لعمل الأحزاب السياسية. إلا أن التقرير يؤكد أن المصريين جميعا يتشاركون في دفع الثمن. فالتعديل الدستوري الذي أدى في عام ٢٠٠٥ إلى عقد أول انتخابات رئاسية في مصر، والذي كان بمثابة الشرارة التي، ظنها البعض قد انطلقت، أخيرًا، لتدشين عقد اجتماعي جديد في مصر بين السلطة والشعب، قد خبت بعد ما أعلنت نتائج المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، والتي جرت في ظل حياد أمني وإداري ملحوظ، كانت نتيجته المباشرة فوز جماعه الإخوان المسلمين بعدد كبير نسبيًا من المقاعد في المرحلة الأولي، وهو ما أصاب النظام بحالة من التوجس، وعلي إثر ذلك شهدنا واحدة من أسوأ الانتخابات في تاريخ مصر الحديث في المرحلة الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، مورست فيها كل أنواع التجاوزات والقيود والقبض المنظم والعشوائي والبلطجة، وراح ضحيتها ١١ مواطنا سالت دماؤهم على مذبح الصراع بين الدولة والإخوان، وهو الصراع الذي انعكس على نتائج انتخابات الشورى ٢٠٠٧.

٤. مستوى المشاركة في انتخابات الشورى ٢٠٠٧، حيث يرصد التقرير انخفاض نسب المشاركة الشعبية على المستوى العام، ويعتبرها أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى. فنجد أن المشاركة في آخر انتخابات للمحليات بلغت نحو ٢,٤٪ فقط عام ٢٠٠٢ من جملة الناخبين المقيدين في مصر، أما المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ فلم تتجاوز ٢٤,١٪، ٥,٢٧٪ على التوالي ويمكن إرجاع ذلك الارتفاع في نسب المشاركة إلى كون انتخابات مجلس الشعب تحظى باهتمام المواطنين في ظل أجواء ساخنة، وكذلك صدور حكم المحكمة الدستورية القاضي بوجوب أن يكون الإشراف القضائي كاملاً في اللجان العامة والفرعية عند مباشرة حق الاقتراع. وقد عادت تلك النسب للتدهور مرة ثانية، ففي الاستفتاء الخاص بتعديل ٣٤ مادة من الدستور في ٢٦ مارس ٢٠٠٧ سجلت تقارير منظمات المجتمع المدني تدني نسب المشاركة والتي لم تتعد ٤٪ في أحسن حالاتها. ووصلت في بعض المدن إلى ١٪؛ فعلى سبيل المثال لم تتعد نسبة المشاركة في محافظة شمال سيناء وجنوب سيناء ٢٪، وارتفعت في بعض المناطق الريفية إلى ٤٪ على الرغم من عمليات التصويت الجماعي. ويؤكد التقرير على أن سلبية المواطنين وعدم حرصهم على المشاركة في التصويت في الانتخابات، يرجع إلى عدم توافر الثقة في نزاهة الانتخابات، وعدم تعرض نتائجها للتزوير، استنادًا إلى تاريخ معروف من الانتخابات المزورة.

٥. المرأة والأقباط في مصر وغياب مفهوم المواطنة، فيرصد التقرير أنه رغم التعديل الذي طال نص المادة ٦٢ من الدستور بالنص على إمكانية تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة دعما لمشاركتها السياسية، وقبل ذلك تأكيد رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي في الانتخابات الرئاسية سبتمبر ٢٠٠٥ دعم المشاركة السياسية للمرأة، لم يقدم الحزب الوطني في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى سوى مرشحة واحدة وعدد من المستقلين من السيدات بلغ نحو ١٠ مرشحات فقط، وهو ما يساهم في إحجام المرأة عن المشاركة في العمل السياسي. أما فيما يتعلق بالأقباط، فقد ترشح ٧ أقباط فقط في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى بما لا يتناسب والوجود القبطي في مصر؛ الأمر الذي يكشف مدى عجز منظومة الانتخابات عن اعتماد مفاهيم الكفاءة والموضوعية، فضلا عن إحجام الأقباط أنفسهم عن محاولة الدخول بقوة إلى معترك بعيد عن الانتماءات التقليدية (الدينية–القبلية). فتمكين الأقباط في مصر، كما يقول التقرير، يرتبط ارتباطا وثيقا بترسيخ مفهوم المواطنة، الذي يبدو أنه مازال غائبا عن مجريات الحياة السياسية المصرية، رغم التأكيد عليه دستوريا.

اشتباكات بين الشرطة وأنصار المرشحين
نقلا عن مدونة www. Isanul-arab.maktoobblog.com

المستشار أحمد مكي : التزوير صار عقيدة للحكومة حتى في غياب المنافسة .

د . محمد البلتاجي : ممارسات الحزب الحاكم تدفع المجتمع إلى العنف .

عصام شيحة : الحزب الوطني لا يرغب في الإصلاح

حسين عبد الرازق : مطلوب تحرك فعال للمعارضة لاستنهاض الشارع السياسي .

د . مجدي عبد الحميد : سلوك الحكومة يدفع للعصيان المدني أو الفكر الجهادي المسلح .

على هامش انتخابات الشورى

متابعة: محيي الدين سعيد

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة بعنوان «دلالات انتخابات الشورى"، في ٢٦ يونيو ٢٠٠٧ . شارك في الندوة كل من المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض، الأستاذ حسين عبد الرازق الأمين العام لحزب التجمع، الأستاذ عصام شيحة عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، الدكتور مجدي عبد الحميد رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، الدكتور محمد البلتاجي أمين عام الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، وتولى إدارة الندوة معتز الفجيري مدير البرامج بالمركز .

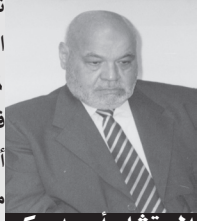
المستشار أحمد مكي

شن المستشار أحمد مكي هجوما حادا على ما وصفه بالتزوير الذي شهدته انتخابات مجلس الشورى، وقال ساخرا إن الانتخابات أثبتت أن التزوير صار عقيدة لدي الحكومة، حيث لجأت إلى التزوير حتى في تلك الدوائر التي كانت فيها المنافسة محصورة بين مرشحي الحزب الوطني وحدهم، مؤكدا أن الحزب الوطني يسعي إلى إجراء انتخابات دون ناخبين، وحذر مكي مما وصفه باندفاع الحكومة في الاتجاه المعادي لمصالح الشعب، مشيرا إلى خطورة هذا المسلك الحكومي على إضعاف انتماء الشباب المصري لبلاده، مطالبا أحزاب المعارضة في الوقت نفسه بالتوقف عن خطابها الاستفزازي للحكومة، وقال مكي إن القضاة لا يمانعون مطلقا في الدخول في حوار مع الحكومة، وأنهم على العكس من ذلك يطالبون بهذا الحوار، منتقدا تزايد وسائل الحصار المالي والإداري التي تضربها الحكومة حول النادي لمنعه من أداء دوره في خدمة أعضائه .

حسين عبد الرازق

ودافع حسين عبد الرازق عن خوض حزبه انتخابات الشورى الأخيرة، رغم إدراكه مسبقا لنية الحزب الوطني في تزويرها بالكامل لصالح مرشحيه، استنادا إلى التعديلات الدستورية الأخيرة التي غيّبت الإشراف القضائي على الانتخابات، وقال إن التجمع تبني مبدأ المشاركة وفضح التزوير بدلاً من الانسحاب .

وتساءل عبد الرازق عما إذا كان وقف حزبي الوفد والناصري اللذين قاطعا الانتخابات سوف ينسحب على أية انتخابات أخري قادمة في البلاد أم لا ؟

ورغم ما أبداه عبد الرازق من تعاطف إزاء ما وصفه بالعراقيل الكبيرة التي وضعتها الحكومة أمام مرشحي جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات الشورى، إلا أنه حمل الجماعة مسئولية الترويج لشائعة حصول مرشح التجمع بالإسكندرية على مقعده بالتزوير . وقال عبد الرازق إن الجماعة هي التي أطلقت هذه الشائعة على مواقعها الالكترونية وروجت لها على نطاق واسع، نافيا بشدة صحة ما تردد في هذا الشأن .

ودعا عبد الرازق إلى تجمع لأحزاب وقوي المعارضة الديمقراطية يستهدف العمل على تحريك الشارع السياسي "الخامل» والضغط من أجل ألا تشهد مصر مزيدا من التدهور والتراجع .

وانتقد عصام شيحة عضو الهيئة العليا لحزب الوفد تغول الأجهزة الحكومية على صلاحيات اللجنة العليا للانتخابات بالكامل، لافتا إلى ممارسات مرشحي الحزب الحاكم التي تمثلت في ممارسة انتهاكات وتجاوزات قال إن من شأنها أن تفقد المواطن الثقة في الانتخابات، وتزيد من تراجعه عن المشاركة فيها، واتهم شيحة الحزب الوطني بافتقاد أية نية للإصلاح، وقال إن تشكيل اللجان داخل مجلس الشورى كشف عن أن المطالب الإصلاحية تُحارب في داخل الحزب نفسه .

فيما اتفق شيحة والدكتور محمد البلتاجي عضو الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين على أن انتخابات الشورى هي "بروفة مصغرة" وسيناريو قابل للتكرار في أية انتخابات قادمة بالبلاد، وذهب البلتاجي إلى أن ما شهدته انتخابات مجلس الشورى من شأنه أن يرتب تداعيات خطيرة على الحياة في مصر تحمل تهديدا للأمن القومي الداخلي في مصر، محذرا من أن ممارسات الحزب الحاكم تحمل تعمدا لدفع المجتمع إلى العنف .

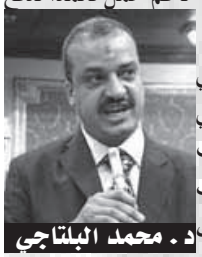
د . محمد البلتاجي

ووصف البلتاجي الفارق الكبير في الأصوات التي أعلنت لصالح مرشحي الحزب الوطني بالمهزلة، وقال إنها تعبر عن التزوير الفاضح الذي سيظل وصمة عار في جبين الحزب الحاكم .

دعا البلتاجي الحزب الوطني إلى الاستجابة للدعوات العاقلة بإعمال قيمة الحوار وإعلاء إرادة الناخبين الحقيقية دون تدخلات خارجية .

وقال الدكتور مجدي عبد الحميد إن الحكومة أعلنت بممارساتها عدم الاحتياج إلى الشعب في أي عملية تفاعلية إصلاحية، مما أفقد الجميعَ الثقةَ في العملية الديمقراطية بما يفتح الباب أمام فكرتين رئيسيتين؛ أولاهما : العصيان المدني أو الثورة الشعبية، والفكرة الثانية : هي العودة إلى الفكر الجهادي المسلح ضد الحكومة التي أغلقت الباب أمام أي طرف فاعل في اتخاذ قرارٍ فيما يخصه من قضايا الوطن أو مشاركته في صناعة القرار في بلده، مشيرا إلى أن هناك تراجعًا كبيرًا عن تنفيذ وعود تحقيق الديمقراطية . وانتقد عبد الحميد الموقف الحكومي المعادي للمراقبين المحليين للانتخابات والتابعين لمنظمات المجتمع المدني، ودعا إلى الأخذ بالرقابة الدولية على الانتخابات التي يجري العمل بها في مختلف دول العالم .

بعد ١٥ عاما من اغتيال فرج فودة:
ماذا تبقى من الدولة المدنية في مصر؟

د. فرج فودة

نظّم مركز القاهرة ندوة فكرية، في ١٢ يونيو ٢٠٠٧، تحت عنوان "في ذكرى اغتيال فرج فودة.. ماذا تبقى من الدولة المدنية في مصر؟"، وقد شارك فيها الأستاذ سامح فوزي الكاتب والباحث، والأستاذ صبحي صالح عضو مجلس الشعب عن الإخوان المسلمين، والأستاذ حلمي سالم الشاعر ورئيس تحرير مجلة أدب ونقد، وقد تولى إدارة الندوة بهي الدين حسن مدير المركز.

استعرض بهي الدين حسن انشغال الدكتور فودة بضرورة قيام الدولة المدنية، وتقديمه مساهمات نقدية تتسم بالشجاعة فيما يتعلق بأوضاع الأقباط والشيعة والبهائيين في مصر، واستنكر بهي غياب الاحتفاء الرسمي بفودة، وتراجع الحكومة عن وعدها السابق بإعادة طبع مؤلفاته، وربط بهي بين دفاع فودة عن الدولة المدنية والسجال الذي صحب التعديلات الدستورية الأخيرة بشأن المواطنة، وتعزيز الدولة المدنية في مواجهة خطر الدولة الدينية.

مشيرًا إلى أن الفترة التالية لإقرار هذه التعديلات شهدت ممارسات لا علاقة لها بالدولة المدنية، مثل وقوع عدد من أحداث الفتنة الطائفية، إضافة إلى الملاحقة الأمنية للقرآنيين، واستمرار مصادرة بحوث لا تتفق مع آراء المؤسسة الدينية الرسمية، علاوة علي شيوع استخدام مصطلحات مثل الطائفة المسيحية والأخوة الأقباط، لأول مرة في الخطاب الرسمي، بالإضافة إلى مصادرة عدد من الأعمال الإبداعية والتحقيق مع أصحابها، واتخاذ موقف معلن من قبل المؤسسة الدينية الرسمية ضد اشتغال المرأة بالقضاء.

من ناحيته انتقد سامح فوزي أسلوب معالجة الملف الطائفي، مستنكرًا التجاهل الرسمي لتوصيات "لجنة العطيفي" الصادرة عام ١٩٧٢ رغم أهميتها، كما انتقد ما وصفه بكثافة السجالات الدينية في حياة المصريين؛ مرجعا ذلك إلى الفضائيات والمواقع الالكترونية التي تفرغت لهذه السجالات والتشكيك في عقائد الآخرين، إلى جانب غياب دور اللجنة الدينية بالبرلمان، وغياب الرقابة الرسمية علي "أشرطة الكاسيت الدينية"، وتضمين المناهج الدراسية العديد من المغالطات في هذا الشأن، وقد أشار فوزي إلى تزايد حالة التقوقع لدي الأقباط، وانسحابهم من الفضاء الاجتماعي الأوسع ليتحولوا إلى رعايا للدولة والمؤسسة الدينية.

من جانبه أكد الشاعر حلمي سالم أن كل عقود القرن العشرين شهدت حوادث شهيرة وصارخة تتناقض مع مبادئ الدولة المدنية، مدللا علي ذلك بحوادث المصادرة الفكرية والسياسية التي تعرض لها كبار الكتاب كطه حسين وعلي عبد الرازق وخالد محمد خالد ونجيب محفوظ؛ مشيرا إلى أن غالبية هذه المصادرات كانت بسبب المرجعية الدينية، وقال سالم إن المجتمع المصري يشهد منذ السبعينات حالة انشطار وانقسام بين الفتوى الدينية والقانون، مؤكدا أن الحديث عن حماية الدستور لحرية الفكر والاعتقاد هو أيضا وهم يجب التخلص منه.

انتقد سالم تكرار الحديث عن تجديد الخطاب الديني وقال إن هذا الخطاب تجدد طوال القرون الخمسة عشر الماضية عشرات المرات، معتبرا أن المشكلة هي في عدم وضع هذا التجديد موضع التنفيذ، وغياب السلطة والإرادة السياسية التي يمكنها تنفيذ التجديد وتحقيقه؛ بسبب قوة وشراسة الفكر الرجعي وتحالفه مع السلطة السياسية القائمة، وذهب سالم إلى عدم وجود فرق جوهري بين المتطرف والمعتدل في الفكر الإسلامي، لوجود سقف نظري وفلسفي لا يمكن لكليهما تجاوزه، مدللا علي ذلك بقيام الدكتور محمد الغزالي نفسه بكتابة تقرير مصادرة رواية "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ، إضافة إلى شهادته الشهيرة في قضية اغتيال فرج فودة، وقال سالم إن في الإسلام شقين، أحدهما يعطي للمستنير ما يريد، والآخر يعطي المستبد ما يرغب، معتبرا أن مصر تحمل مفردات الدولة المدنية لكنها "مملوءة بدولة دينية"، ومطالبا بإلغاء الفتوى نهائيا. والاعتماد فقط علي القانون، وإلغاء ولاية الأزهر علي الإبداع والفكر، وإلغاء الحسبة نهائيا سواء للأفراد أو للنيابة العامة، وتعديل المادة الثانية في الدستور، علاوة علي مجابهة الفكر والرأي والمقال بمثيلاتهم وليس بالمسدس أو السجن.

من جانبه أكد صبحي صالح أن الدكتور فرج فودة راح ضحية فكره، واغتيل في جريمة غدر غير مبررة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن فودة دخل في مساجلات مع جماعات منحرفة فكريا، ونذر نفسه لنظرة جزئية دون النظرة الشاملة للدولة المدنية، وقال إن أفكار فودة سبق طرحها بالشجاعة نفسها في فترات سابقة كالعشرينات من القرن الماضي.

واعتبر صالح أن ما تمر به مصر حاليا هو جملة أعراض لحالة دولة فقدت معالمها وفلسفتها ومشروعها السياسي، ولا يعرف شكل وتوصيف النظام السياسي فيها، وأكد علي أن التيار الإسلامي يري أن الحكم النيابي هو الأقرب للفكر الإسلامي، الذي يرفض الدولة الدينية؛ لأنها تقوم علي التفويض الإلهي، مشددا علي أنه لا يوجد مجتمع إنساني دون مرجعية وفلسفة حاكمة ومشيرا، إلى أن الفكر الإسلامي لا يوجد به متطرف ومعتدل ولكن يوجد به معتدل ومنحرف.

من اليمين: حلمي سالم، بهي الدين حسن، صبحي صالح، سامح فوزي

من اليمين: محمد منير مجاهد، بهي الدين حسن، إكرام لمعي

متابعة: رجب سعد طه

"المواطنة" حبر على ورق في أول اختبار للتعديلات الدستورية

بهي الدين حسن: إضافة المواطنة في الدستور كان مجرد ديكور لتجميل وجه النظام.

د. إكرام لمعي: رفض دعاوى المسيحيين العودة لدياناتهم بعد إسلامهم تعبير عن المناخ الظلامي الحالي.

محمد منير مجاهد: مشكلات حرية الاعتقاد لن تجد حلا إلا في مدنية الدولة وحيادها تجاه الأديان

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ندوة بعنوان «الحكم بمنع عودة المسيحي لديانته بعد إسلامه.. تخبط قضائي أم تبدد لأوهام المواطنة؟»، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ مايو ٢٠٠٧. وقد شارك فيها كل من إكرام لمعي- أستاذ مقارنة الأديان بكلية اللاهوت، والمهندس محمد منير مجاهد- عضو مؤسس في "مصريون ضد التمييز الديني"، وقد تولى إدارة الندوة بهي الدين حسن مدير المركز.

بدأ بهي الدين حسن حديثه بتوضيح التناقض في عدد من أحكام القضاء، والذي ظهر في حكم محكمة القضاء الإداري برفض ٤٥ دعوى من مسيحيين دخلوا الإسلام، ثم عادوا للمسيحية، يطالبون فيها بإلزام وزارة الداخلية بتغيير خانة الديانة في البطاقات الشخصية وشهادات الميلاد، وقد أثار ذلك ردود فعل متباينة، خاصة أن المحكمة الإدارية العليا سبق أن أصدرت حكما مناقضا لذلك بأحقية المسيحي الذي أسلم في العودة للمسيحية! وتساءل «هل هي أزمة تناقض في أحكام القضاء فحسب؟ أم أن الأمر أخطر من ذلك، ويتعلق بقضية المواطنة والمساواة بين المواطنين؟».

وأكد بهي أن الندوة لم تعقد لمناقشة منطوق الحكم، إلا أن هذا الحكم يطرح عدة إشكاليات فكرية وثقافية، تستوجب فتح باب النقاش حولها، وبصفة خاصة أن الحكم جاء عقب شهر واحد من إقرار التعديلات الدستورية، التي صاحبتها حملة ضخمة تروج للتعديلات، باعتبارها تهدف لترسيخ مفهوم المواطنة، بتعديل المادة الأولى الذي أكد على أن مصر دولة ديمقراطية تقوم على أساس المواطنة. في حين لم ير كثيرون أن تعديل المادة الأولى على هذا النحو سيضيف جديدا، في ظل استمرار وجود المادة الثانية، التي تقول إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

واستعرض حسن عددا من الدلالات، التي قام باستقائها، خلال متابعة الجدل والتفاعل مع الحكم، ومنها:

١- إن إضافة المواطنة للمادة الأولى، لم تكن سوى إضافة إنشائية، لا يترتب عليها أية التزامات قضائية أو قانونية.

٢- إن المادة الثانية، بحكم وضعها، هي المادة الحاكمة في الدستور، ليس فقط بالنسبة للمسلمين، وإنما لأتباع الديانات الأخرى أيضًا.

٣- خلافًا للتفسيرات التي قالت إن المادة الثانية، تخاطب المشرّع فقط، أي البرلمان، ولا تخاطب جهات أخرى، ومنها القضاء؛ فإن الحكم الأخير يتضح من خلاله مدى التأثير الحاكم للمادة الثانية على القضاء.

٤- في إطار الجدل حول التعديلات الدستورية، كان التركيز يدور حول أن المخاوف التي تنتاب الكثيرين إزاء تفعيل مبدأ المواطنة، تمحورت في مواقف الجماعات المتشددة، كالإخوان المسلمين، ولم يتضح أن أحدًا يخشى الأمر ذاته وبالقدر نفسه من الحكومة؛ لكن ما يؤكد خطأ التحليل السابق، هو أن الحكم أصدره القضاء، إضافة إلى قضايا أخرى، مثل قضية البهائيين، يظهر من خلالها موقف السلطة التنفيذية غير المتسامح، والذي تمثله دومًا وزارة الداخلية.

٥- إن الإخوان المسلمين صمتوا تمامًا، ولم يتضح موقفهم، خلال هذه الأزمة، رغم إصرارهم دومًا على رفع شعارات دعم المواطنة، ونبذهم لما يروجه البعض عن التفرقة بين المسلمين وغيرهم، وتأكيدهم أن لغير المسلمين ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم. ولا يستقيم هذا الصمت مع الضجة التي أثاروها، بعد تصريحات الوزير فاروق حسني السلبية تجاه الحجاب.

٦- إنه منذ تعديل الدستور، وإضافة كلمة المواطنة إليه، فإن الأحداث قد توالت في عكس الاتجاه الذي ساد خلال الترويج للتعديلات، ولم يتغير شيء في سلوك السلطة التنفيذية، الذي يتراوح ما بين الصمت والتواطؤ، أو الوقوف في صف الجناة ضد الضحايا.

وأشار حسن إلى أنه في ظل تأكيد كل المؤشرات والأحداث الأخيرة على أن تعديل المادة الأولى كان مجرد ديكور، لتجميل وجه النظام، لا يترتب عليه أي نتائج تشريعية أو قانونية أو قضائية؛ فإن السؤال الرئيس الذي طرح قبل إقرار التعديلات، ما زالت إجابته تؤرق الكثيرين، خاصة في عدم تغيير السلطة التنفيذية لسياساتها، وهو "هل نحن بالفعل

في دولة مدنية، يحكمها دستور مدني، أم أننا على أعتاب دولة دينية، يتعرض خلالها عدد من المواطنين لأحكام قضائية تستند إلى تفسيرات خاصة لدين لا ينتمون إليه؟!".

الظلامية والاستنارة

من جانبه أكد إكرام لمعي أن الحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري برفض دعوى الـ ٤٥ مسيحيا، يتناسب والمناخ الثقافي السائد في مصر، في حين يعتبر الحكم السابق عليه والمناقض له، حكما راقيا ومتحضرا، ولا يتناسب مع المناخ الثقافي السائد، والذي تسيطر عليه الظلامية، ويفتقد بشدة الاستنارة. مشيرًا إلى أن هذا يظهر بوضوح في رواج فتاوى دينية تجافي العقل والفطرة الإنسانية السليمة، والتي لا يظهر أثرها في ثقافة الشارع فحسب، وإنما يتخطاها لمجلس الشعب، الذي يفترض فيه الدفاع عن الحريات، والذي ظهر في موقفه من تصريحات وزير الثقافة الخاصة بالحجاب.

وأوضح لمعي أن الأحكام القضائية، عادة ما تركز على المبادئ، وليس على التطبيق؛ لأن التطبيق يتسم بالنسبية، ومن هنا يتضح الفارق بين الحكمين القضائيين، اللذين انتهيا إلى نتيجتين مختلفتين، رغم استنادهما إلى الحيثيات ذاتها، إذ ركزا على سماح الأديان السماوية للإنسان باختيار دينه، واعتمادهما على منظومة حقوق الإنسان، والفطرة الإنسانية. فالحكم الأول، صحيح من الناحية الفنية، إذ ركّز على المبدأ، وهو في حالتنا هذه "حرية العقيدة". بينما ركّز الحكم الثاني على التطبيق، وقال إن هؤلاء يعبثون بالأديان، واعتنقوا الإسلام؛ ليتاح لهم تطليق زوجاتهم، ثم العودة مرة أخرى للمسيحية.

وأكد لمعي أنه ليس من مهام القضاء التركيز على التطبيق، في بعض الحالات، وإصدار حكم قضائي بشأنها. وإنما مهمته التركيز على المبادئ ذاتها فحسب؛ فالأساس أن من حق الإنسان تغيير أفكاره، وهذا ما يقوم به الكثيرون بالفعل، لأن الإنسان حر، ولا يجب عند تغييره لأفكاره تلك أن يوصف بأنه متلاعب. و لا ينبغي أن يبرر القاضي عدم إقراره لحق الإنسان في حرية الاعتقاد، بأن البعض يتلاعب بهذا المبدأ.

وطالب لمعي بأن يكون القضاة أكثر ثقافة، وأن يكونوا على معرفة وإطلاع واسعين بالقوانين وفقه القضاء في مختلف أنحاء العالم. وأكد لمعي أن هذا الحكم يضرب مفهوم ومبدأ المواطنة في مقتل، مشيرًا إلى أن إضافة المواطنة للمادة الأولى في الدستور، خلال التعديلات الأخيرة، هي مجرد تجميل يحرص عليه النظام، دون وجود نية حقيقية للتغيير.

اختلاط الدين بالسياسة

وأكد محمد منير مجاهد أن القضية التي تناقشها الندوة، تعد برهانًا عمليًا على صحة القول إن اختلاط الدين بالسياسة يفسد كلا من الدين والسياسة، وأن عدم تعديل المادة الثانية من الدستور يحمل تناقضا سوف يؤدي حتما إلى مزيد من الارتباك والمشكلات؛ فهذه المادة متناقضة مع روح الدستور ومع نصه.

وأشار مجاهد إلى أن حكم المحكمة اعتمد على تقرير هيئة مفوضي الدولة الذي جاء به: "إن الدولة عقيدتها «الإسلام» وفقاً لما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه، وأن ارتداد المسلم عن دينه ليس أمراً فردياً يمكن أن تتسامح فيه شريعة الإسلام ودولته كحق من حقوق الأفراد، وأن دخول الفرد في الإسلام يجبره علي الالتزام بأحكامه، ومنها أحكام الردة"، وأضاف التقرير "أن الشريعة الإسلامية وضحت جميع العقوبات لمن يدخل في الإسلام ثم ينقلب عليه؛ حيث جاءت بقتل الرجل المسلم الذي يرتد عن الإسلام، ولا يرجع إليه ثانية بعد ردته" وبناء علي ذلك "فإن الفرد الذي دخل في دين الإسلام بكامل إرادته وحريته واختياره دون أي ضغط أو إكراه، يجب عليه الالتزام بأحكامه ومبادئه ويكون له ما للمسلمين من حقوق، وعليه ما عليهم من واجبات".

انتهي التقرير إلى أن "الدخول في الإسلام دون إكراه أو إجبار ثم الخروج منه مرة أخري يعد تلاعباً بالأديان وهو ما يهدد الوحدة الوطنية بالدخول والخروج في الأديان حسب الأهواء".

كما أشار إلى تكرار السطر التالي في جميع هذه الأحكام: "قبول رجوع الخارج على الدين الإسلامي إلى هيئة دينية أخرى اعتداء على الديانة الإسلامية التي دخل فيها"، وقد شكلت كلمة (التلاعب) ومشتقاتها، الكلمات الحاكمة، ليس فقط في نص الحكم القضائي، وإنما أيضًا في خطاب جميع من أيدوا الحكم، وتعبير "التلاعب بالأديان" لا أصل له في القانون وبموجبه استحالت ممارسة مواطن لحقه الدستوري والقانوني -وقبلهما الإنساني- في تغيير ديانته، إلى تلاعب بالديانتين السابقة واللاحقة.

وأكد مجاهد أن جوهر المشكلة ليس في موقف الشريعة من حرية العقيدة، وإنما في كون الحكم قد قرر الالتفاف على النص القانوني الصريح، وتطبيق ما يعتقد أنه حكم الشريعة استنادا للمادة الثانية من الدستور واعتمادا على تفسير هيئة مفوضي الدولة، فجميع من أقاموا هذه الدعاوى لم يطلبوا من الدولة أن تقرهم دينياً أو أخلاقياً على عودتهم إلى المسيحية، وإنما طالبوا باستعادة أسمائهم وديانتهم الأصلية في شهادات الميلاد والبطاقات الشخصية؛ لكي يتمكنوا من التعامل كمسيحيين في قضايا الأحوال الشخصية؛ كالزواج والميراث ومن تسجيل أبنائهم كمسيحيين؛ لأن هذا سيحدد مادة التعليم الديني الإلزامي الذي سيتلقونه في المدارس.

وأضاف مجاهد أن القانون الحاكم لهذه المسألة هو قانون الأحوال المدنية الذي يقرر بمنتهى الوضوح والمباشرة في المادة ٤٧ أن على من يرغب في تغيير خانة الديانة ببطاقته أن يتقدم لمصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية مع الأوراق اللازمة لإتمام التغيير، وتقضي المادة «٥٣» بأنه في حالة ما إذا طرأ تغيير علي أي من بيانات البطاقة يجب علي صاحبها أن يتقدم خلال ٣ أشهر من تاريخ التغيير إلي السجل المدني لتحديث بياناته.

تضارب في الأحكام

وأوضح مجاهد وجود تضارب وعشوائية في الأحكام على حسب فهم المحكمة للشريعة الإسلامية، وهي في كثير من الحالات ليست قطعية، بل مختلف عليها بين المدارس الفقهية المختلفة، ففي أول يناير من عام ٢٠٠٥، كانت الدعوى الأولي من مسيحي أشهر إسلامه، ولكنه عاد ليطالب بعودته لديانته مرة أخرى، تجمعت ثلاثون دعوى أمام إحدى الدوائر تطالب بصدور حكم بإلزام وزارة الداخلية ومصلحة الأحوال المدنية باستخراج شهادات رسمية لهم بديانتهم المسيحية، وفي إبريل ٢٠٠٦، أصدرت المحكمة حكماً لم يأخذ بتقرير هيئة مفوضي الدولة، وقضى بإلزام وزارة الداخلية باستخراج شهادات الرقم القومي والميلاد للطاعنين، ولم تطعن الوزارة علي الحكم أمام الإدارية العليا، وانتهت مشكلة ٣٠ مسيحياً، وأخرجوا الشهادات، وتبقي ٣٩٥ آخرون يبحثون عن حل لمشاكلهم، أقاموا الدعاوي، وتولت دائرة أخرى الفصل في الدعاوي، وفي أبريل ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة حكماً بعدم إلزام مصلحة الأحوال المدنية باستخراج بطاقات لـ«٤٥» من بين الـ«٣٩٥»، وفي هذه المرة أخذ المستشار برأي هيئة مفوضي الدولة الذي خرج صورة طبق الأصل من التقرير الأول، وأوصي بعدم إلزام المصلحة باستخراج البطاقات لهم.

وحرص مجاهد على توضيح أن إلغاء خانة الديانة في الأوراق الرسمية قد يحل كثيرا من المشاكل التي أثارتها هذه القضايا، وقبلها قضية البهائيين، ولكن يبقى الحل الحقيقي في مدنية الدولة وحيادها تجاه الأديان، وتنقية القوانين المصرية من كل ما يقيد حق المواطن المصري في اختيار الدين الذي يريده، وفي أن يمارس شعائره وفي أن يدعو إليه.

أي مستقبل للمصريين في ظل سيادة ثقافة الكراهية؟

د. نبيل عبد الملك
رئيس المنظمة الكندية المصرية لحقوق الإنسان

يفرض تسارع الأحداث في مصر على كل المثقفين المصريين البدء في مواجهة الواقع البائس، والعمل بكل مالديهم من إمكانيات بشرية للسيطرة على التدهور الجاري، إن لم يكن التغيير الشامل ممكناً الآن.

حقيقة، أن الشرق العربي وما يعرف بالعالم الإسلامي، وفي قلبه مصر، يئن من الفقر والاستبداد السياسي والعديد من توابع هذين الشرين، ومع ذلك فإن لديه من الثروات الطبيعية الهائلة ما يمكن أن يمنح شعوبه قسطا من العدل الاجتماعي، إن توفرت الشروط والآليات الحديثة. وبمعنى آخر، إن جوهر المشكلة لا يقتصر على مسألة الفقر في حد ذاته، إنما على توزيع الثروة القومية بشكل عادل. بالإضافة إلى ذلك، فشعب مصر على سبيل المثال، كان عبر معظم فترات تاريخه يئن من الفقر تحت حكم من «حلبوا» بلده من الغزاة، ومع ذلك لم تمر مصر بفترات اضطراب وافتقاد رؤية، مثلما تمر به اليوم، وخصوصا مع تزايد عدد السكان وتفاقم المشاكل.

ويبدو لي أن أزمة كل الدول العربية والبلاد الإسلامية هي في لبها أزمة فكرية غيبت العقل وشلت الإرادة البناءة، ومن هنا شاعت الخرافة وعمت الرغبة في العنف. وبمعنى آخر، كانت اليوتوبيا السياسية من جانب الإسلام السياسي، ولا تزال، هي المحرك نحو تدمير الأنظمة الاستبدادية القائمة، باعتبارها طواغيت أو أصناما في طريق بناء «المدينة الفاضلة». على الجانب الآخر، فإن الأنظمة السياسية الاستبدادية استخدمت أيضا سلاح الدين في السيطرة وقهر شعوبها.

ثقافة الكراهية

والملاحظ أن بين ما يحدث في مصر اليوم تحديدا، ومن زاوية العلاقات المجتمعية (بين المسلمين والأقباط)، إن العامل الأساسي والمحرك المباشر لأحداث العنف الديني ضد الأقلية المسيحية، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، هو ثقافة الكراهية المسيطرة على العامة، والموجهة من مصادر تعليمية وثقافية رسمية وأهلية، وعلى أسس ومرجعيات دستورية وسياسية دينية تتسم بالعنصرية تجاه معاملة المواطنين الأقباط، الأمر الذي، أدى إلى تهميشهم السياسي وإقصائهم اجتماعيا وتحجيمهم ثقافيا.

وبمعنى آخر، إن مصر اليوم، تمر بأزمة إخلاقية وثقافية وسياسية، فيها غاب العقل، وُلدت الخرافة وانبعث التطرف الديني، لينزع العامة إلى العنف المجنون، في غياب دولة القانون.

وفي هذا المناخ، ينطلق الإسلام السياسي والانتهازيون بدعوتهم لقيام «الدولة الفاضلة» في مواجهة النظام الاستبدادي القائم، الذي يستخدم هو أيضا الأيديولوجية نفسها وأسسها الدينية، وبأحكام غريبة وممارسات تتعارض مع القوانين الدولية، للسيطرة على الجماهير والتنكيل بأصحاب الرأي من الليبراليين والداعين إلى الحرية وكرامة المواطن وحقوقه.

ماذا نرى في المنطقة العربية ومعظم البلاد الإسلامية اليوم من جراء الصراع الملتحف بالإسلام؟ أليس الاقتتال الداخلي، أو الحروب الأهلية، التي تدفع فيها الشعوب الثمن، وتدفع كل الأقليات الدينية والعرقية والثقافية الثمن مضاعفا؟!.

وها نحن نعيش اليوم في مصر "قلب عالم عربي" خلا، بعد أن إنقسم على ذاته إلي أعراق وأديان وطوائف متحاربة.. فبات البعض يترحم على عروبته التي خلع الكل رداءها -في لحظة تاريخية وإلى الأبد- ليبدلوه برداء الإسلام السياسي، وهنا بدأوا -أو بالأحرى استأنفوا- الصراع على أرضية "مقدسة" يصعُب الإتفاق على أسسها، ولم تخل يوما ما عبر تاريخها من صراعها الداخلي.

من نلوم في هذه المأساة الإنسانية التي يمكن أن تؤدي إلى مصائب مروعة: الحكام العرب أم مثقفي السلطة، أم أمريكا؟ الكل مدان، ولكن، ما الفائدة؟ فالمسألة لا يصلحها اللوم على الإطلاق. إنما ما يمكن أن يصلحها هو تشخيص الداء ومحاولة البدء الفعلي في العلاج الناجع.

ومع ذلك، فربما يكون من المفيد أن نقر بأن ما فعلته أمريكا، لم يكن إلا توظيفا مكيافيليا لماعُرف "بالصحوة الإسلامية" يوما ما، لضرب الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ولكن الجميع سقط بعد ذلك في مستنقع من الدماء اختلط فيه دم الأبرياء مع دم الإرهابيين، واندفن حلم "المدينة الفاضلة" أو "الدولة الإسلامية" المزعومة، وخصوصا بعد الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١؛ حيث اختلط الإرهاب بالإسلام السياسي، واختفت الصحوة!

وعندما نتحدث عن الصحوة الإسلامية، نستدعي ماضيا يسعى البعض لإعادة إحيائه. ماضيا يحكي عن تاريخ إمبراطورية إسلامية امتدت غزوا من هذا الشرق التعيس إلى شرق آسيا وجنوب ووسط أوروبا وشمال أفريقيا على مدى عدة قرون. كما يستدعي مع أمجاد تلك الإمبراطورية أسس الصراع الداخلي المستمر على زمام الحكم فيها.

جذور الصراع السياسي الإسلامي

عن بداية هذا الصراع التاريخي، يقول البروفيسور رفيق زكريا، في كتابه «الصراع داخل الإسلام»:

«لقد أثبت أول خليفتين، بعد النبي محمد، مقدرتهما الفذة في توحيد المؤمنين تحت راية واحدة لنشر الإسلام. ولكن سرعان ما تبدل الوضع بعدهما، إذ بدأت الاضطرابات بين الجماعات المتنافسة التي احتكمت إلى السلاح، فقتل خلفاء وغرقت الخلافة في سلسلة من الحروب الأهلية. ومن تلك اللحظة لم يشكل المسلمون مجتمعا متحدا».

وهكذا، وحسبما يقول المؤلف، فكما تأسست

معظم النزاعات فى الماضي على تفسيرات مختلفة لنصوص قرآنية، قام الصراع السياسي الحالي بين الأصوليين المسلمين والأنظمة الحاكمة المستبدة على الأرضية نفسها. ويضيف المؤلف، عند حديثه عن الأزمة الحالية وتوابعها، قوله: «وبصرف النظر عن الوسيلة التى لجأ إليها حكام اليوم للوصول إلي السلطة، فإنهم لا يعجزون عن تقديم نص قرآني يؤكدون لشعبهم من خلاله أن عصيان الحاكم أمر غير شرعي. وهكذا لايسمح بأي معارضة للحاكم. ولذلك، لم يكن من الممكن ظهور فكرة المعارضة الدستورية في الإسلام».

والملفت للنظر أن الخلافات أو الاختلافات فى تفسير النصوص القرآنية، لم تنحصر في مجال الحكم والصراع حوله، إنما تتعدى إلى أمور سياسية واجتماعية أخرى، ومنها وضع ومعاملة غير المسلمين فى ظل الحكم الإسلامي. ويقول رفيق زكريا: «إنه بينما تتسم وصايا النبي فيما يتعلق بمعاملة غير المسلمين بالتسامح الواضح، يستشهد المسلمون بآيات من القرآن تحض المسلمين على مواصلة الجهاد ضد غير المسلمين حتي يقضوا عليهم أو يدخلوا فى الإسلام. والمؤسف أن من يستشهدون بمثل تلك الآيات القرآنية لا يأخذون فى اعتبارهم السياق التاريخي لمثل تلك الآيات.

وهذا بالفعل ما يحدث فى مصر اليوم، وكأننا نعيش التاريخ الإسلامي الغابر. فها هو الصراع على السلطة بين جماعات الإسلام السياسي، ومنهم من يتخذ الإرهاب سلاحا لتحقيق هدفه منذ ثمانينات القرن الماضي، ونظام حكم مستبد وفاسد. وكلاهما يستخدما الإسلام كأداة للشرعية.

التاريخ والحاضر

من المعلوم أن نقطة التحول فى مسيرة هذا الصراع فيما يتعلق بمصر، كانت قد تحددت على يد الرئيس أنور السادات عام ١٩٨٠، عندما غير الدستور المصري لينص على أن «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.» ولكن لم يكن هذا التغيير الدستوري، الذى سعت إليه جماعات الإسلام السياسي وبعض أركان النظام نفسه، بغير ثمن أراده السادات لنفسه، إذ شفعه فى الوقت ذاته بتغيير دستوري آخر يضمن به إعادة انتخابه رئيسا للبلاد مدى الحياة.

وهكذا يتجسد التاريخ فى الحاضر، ليس فقط باستخدام الدين للتشبث بالسلطة، بل باستمرار «المأساة» لتنتهي بإغتيال «الرئيس المؤمن» عام ١٩٨١ على أيدى خصومه الأصوليين. وتتوالى القلاقل، حتى مع فرض قانون الطوارئ الذي بقى يجسم على صدور المصريين حتى بداية العام الحالي، الأمر الذي علقَ ممارسة الحياة السياسية، فأوهن مؤسساتها، وأدى إلى حالة من العقم السياسي عند غالبية المصريين.

ومع مواصلة القمع السياسي، خلال هذا الصراع، امتدت حركة أسلمة المجتمع المصري بشكل ابتعد كثيرا عن روح الدين، ليتحول إلى سلوك متطرف ومظاهر رافضة للآخر الديني والمذهبي والفكري بوجه عام، الأمر الذي قسَم المجتمع إلى مسلمين ومسيحيين، وليبراليين وتقليديين. وفى هذا المناخ كان طبيعيا أن تتواتر موجات الاعتداءات الطائفية على أفراد الأقلية القبطية. وكانت بداية هذه الاعتداءات تنسب إلى جماعات الإسلام السياسي، أو ما وصفهم النظام المصري بالجماعات الإرهابية، والتى طالت أيضا بعض رجال الحكم، ولكن سرعان، ما تواصلت الاعتداءات ضد الأقباط فى وقت لاحق، ومع تصاعد وتيرة أسلمة الثقافة والمجتمع، على أيدى جماعات من عامة المسلمين، وبشحن صريح من داخل بعض المساجد.

ولا شك أن تواتر العنف الطائفي فى مصر على مدى أكثر من ثلاثة عقود دونما محاولة ما من الدولة لوقفه، هو أمر لم يعد تجاهله أو تسويفه مقبولا، خصوصا أن المنطقة المحيطة بنا، وحيث تحاول مصر القيام بدور «رجل المطافي»،.. فى جنوب السودان ودارفور، والعراق، والصومال، والأراضي الفلسطينية، وربما شمال افريقيا أيضا، تزداد اشتعالا يوما بعد يوم، ولم تفلح معها مؤتمرات أو حكومات وحدة وطنية، سواء بمساع مصرية أو حتى سعودية!!

أضف إلى ذلك، أن مايحدث فى مصر اليوم من تهرؤ فى النسيج المجتمعي، والمُعبر عنه بما يسمى خطأً «بالعراك الطائفي» بالإضافة إلى ازدياد معدلات الجريمة وعمليات الخطف وانتهاك العرض، وفشل مشروعات الشباب وارتفاع الأسعار وانتشار السلع الغذائية المغشوشة، وتوالى كوارث الطرق والمواصلات العامة،... وقبل كل شئ، تعثر عملية التطور الديموقراطي، كلها عوامل ضاغطة، تؤدى بكل تأكيد إلى النزوع نحو اليأس والتطرف والانضمام لجماعات المعارضة المتأسلمة. وهذا ما حدث فى معظم البلاد المحيطة بمصر، ولا يزال يحدث فى مصر ذاتها، وإن كان بشكل مختلف وبصوت مكتوم.

وبالتالي، فليس بالقبض على ممثلى التيار الإسلامي والزج بهم فى السجون قبيل الانتخابات المحلية أو التشريعية يمكن أن يصد النظام المصري زحف هذه الجماعات على السلطة. فشواهد الواقع حولنا تؤكد أن أقصى مايمكن تحقيقه باستخدام هذا الأسلوب «الأمني» هو مجرد إبطاء عملية الانقضاض عليها.

إن أزمة الأزمات، تتمثل في العقل الجمعي العربي الإسلامي المأسور بأسوأ ما فى تراثه. ويكفي أن أذكر القارئ، بالجدل المحتدم حول الطقوس والشكليات العجيبة التي شملت بالإضافة إلى مسألة الحجاب والنقاب، شيوع موضوع الفتاوى.. مثل رضاع الكبير، وأمور أخرى يعف اللسان عن ذكرها، لم ينشغل بها العامة فقط، بل وصل الجدل حولها إلى قاعة مجلس الشعب وأروقة مؤسسات الحكم فى مصر.

هذا فى الوقت الذي لايزال النظام الحاكم يقاوم أي حركة إيجابية نحو الديموقراطية ودعم سيادة القانون، الأمر الذي لا يؤدى فقط إلى ذيوع الممارسات اللاقانونية بين أفراد المجتمع، كاعمال البلطجة والغش وانتشار الرشوة، بل الأهم من ذلك صرف الناس عن ممارسة حقوقهم السياسية، يأسا بسبب ما يواجهونه من عراقيل إدارية وأمنية.

لقد راهن بعض المثقفين فى السنوات الأخيرة على الاستفادة من الخبرة الوطنية المصرية التى عاشتها مصر إبان الفترة الليبرالية فى النصف الأخير من القرن العشرين، أي قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وكان أملهم أن تُعاد صياغة دستور ١٩٧١ منطلقة من تلك الخبرة، ومضافا إليها ما يتناسب مع الواقع العالمي، انطلاقا نحو عملية تحديث شاملة للدولة ونظامها السياسي. ولكن للأسف لا نزال حتى الآن نتنازع داخل حلقة تحكمها الرجعية والانتهازية السياسية.

وأخشى أن أقول إزاء كل مايحدث فى مصر اليوم، وما يدور تحت السطح، فى غيبة من سلطة القانون وإحترام حقوق المواطن المصري، وهو «الشعار» الذى أصبح يتوج الدستور الآن، ومع ذلك يخلو الشارع المصري من أي أثر له، إن الشرعية الدستورية للحكم تتآكل لحساب التيار اللاديمقراطي الذى أخشى، ومعى الكثيرون من المصريين، أن يأخذ مصر إلى المجهول والفوضى، وهو ما نشاهده حولنا من كل جانب.

نعم، مصر، بوضعها الحالي، ليست بأي حال محصنة ضد الحرائق السياسية التى تشتعل بالمنطقة التى تعيش مصر فى قلبها؛ ولذلك، فعلى كل المثقفين المصريين، ومنظمات المجتمع المدني التحرك تواً نحو تكوين تحالف سياسي وطني ديموقراطي قوى، ليقطع الطريق على أي مغامرة تود الانقضاض على السلطة باسم الدين.

تلك هي المهمة الأولى التي يجب أن يطالب بها، ويشارك فيها، كل مصري اليوم، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة إحداث ثورة ثقافية تقطع صلتنا بكل الموروث الثقافي الرجعي، والاتجاه نحو ثقافة العصر.. ثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح نحو العالم.

دراسة للأمم المتحدة تؤكد ..

انتهاك البراءة في جميع دول العالم

صفاء عصام الدين
باحثة بمركز أندلس للدراسات التسامح ومناهضة العنف

«لا يمكن بأي حال تبرير ظواهر العنف ضد الأطفال، وجميع أنواع العنف بحق أطفالنا يمكن منعها، ومع ذلك فإن العنف ضد الأطفال يحدث في كل أنحاء العالم لا يقتصر على دول بعينها أو نظم معينة، ويحدث لكل الأطفال في مختلف الأعمار والطبقات ومستويات التعليم، وكذلك المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المتباينة. وفي أغلب الأحيان فإن العنف ضد الطفل يأتي من قبل أناس يثق بهم مثل الأهل والأقارب والأصدقاء». ذلك ما تؤكده أحدث دراسة عالمية حول العنف ضد الأطفال، والتي أشرف على إعدادها للأمم المتحدة البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو. وتؤكد الدراسة أن أي مجتمع مهما تكن خلفيته الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية يستطيع أن يوقف العنف ضد الأطفال، ليس فقط من خلال معاقبة مرتكبيه، بل ربما كان الأكثر أهمية تغيير "عقلية" المجتمعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية المرتبطة بالعنف.

وتلاحظ الدراسة أن القبول المجتمعي للعنف ضد الطفل يجد تعبيره في عدم وجود حظر قانوني واضح للعقوبة البدنية، وتشير الدراسة في هذا السياق إلى أن ١٠٦ دول على الأقل لا تحظر استخدام العقوبة البدنية في المدارس، وأن ١٤٧ دولة لا تحظر هذه العقوبة داخل أماكن الرعاية البديلة، وأن الدول التي تحظر العقاب البدني في المنزل لا تتجاوز ١٦ دولة. وترصد الدراسة في بلدان مختلفة أن ما يتراوح بين ٨٠-٩٨٪ من الأطفال يتعرضون للعقاب البدني في منازلهم. وفي المدارس فإن ٦٥٪ من الأطفال يكونون عرضة للترهيب شفهيا أو بدنيا.

وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من تصديق معظم دول العالم على اتفاقية حقوق الطفل فإن دولا محدودة جدا هي التي راجعت تشريعاتها الوطنية وعدلتها بشكل يتسق مع الحقوق الواردة بهذه الاتفاقية؛ ولكن بشكل عام مازال هناك إشكاليات عدة في تطبيق معظم الحقوق الواردة بالاتفاقية بل هناك استمرار وإصرار من عدة دول على انتهاك حقوق معينة ولاسيما ضد الإناث من الأطفال، خاصة ظاهرة ختان الإناث المنتشرة في دول عدة بإفريقيا ومن بينها مصر.

وتقدر الدراسة تعرض ما بين ١٠٠- ١٤٠ مليون فتاة وامرأة في العالم إلى شكل ما من تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية. كما أن هناك ١٥٠ مليون فتاة و٧٣ مليون صبي عانوا من علاقة جنسية قسرية، أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي خلال عام ٢٠٠٢ وحده.

ولم تغفل الدراسة وجود صعوبة في إمكانية حصر نسب وأشكال العنف الأسري الموجه للطفل بسبب إخفاء هذه المعلومات والوقائع، والاحتفاظ بها داخل نطاق الأسرة فقط، وعدم الإفصاح أو الإبلاغ عنها للمسئولين الاجتماعيين أو بسبب الخوف من عقاب الشرطة في العديد من الدول.

وقد حظيت مؤسسات الرعاية والإصلاحيات باهتمام الدراسة على اعتبار أن أكثر من ٨ ملايين من أطفال العالم يقيمون في دور الرعاية، وغالبا ما يكون سبب الإقامة هو الإعاقة أو التفكك الأسري أو تردي الأوضاع الاجتماعية بسبب الفقر، وتطرقت الدراسة إلى عدد من الأشكال العقابية البدنية التي تستخدم في هذه الدور مثل حبس الطفل أو تقييد حركته أو الضرب، بل إن بعض الدور التي تستخدم الأدوات العلاجية للأطفال من ذوي الإعاقة توجه إليهم أشكالا عقابية أكثر عنفا باستخدام هذه الأدوات؛ مثل الصعق كهربيا للسيطرة على سلوكهم، بل إن الأسوأ من ذلك أن ٧٧ دولة في العالم تجيز قانونا استخدام العنف كوسيلة تأديبية ضد الأطفال المحتجزين

وحذرت الدراسة أيضا من استمرار حجز الأطفال مع البالغين في أماكن للاحتجاز، وهو ما يحدث في مصر فعلا، ويشكل مجالا لانتهاكات بشعة ضد الأطفال المحتجزين من قبل المحتجزين البالغين مثل الاعتداءات الجنسية.

وعلى الرغم من الحظر الدولي لعمالة الأطفال فإن الدراسة لم تغفل عمالة الأطفال المنتشرة في عديد من بلدان العالم، ووضعت أماكن عمالة الأطفال ضمن الأماكن التي تمارس عنفا ضد الأطفال سواء كان العمل بشكل قانوني أم لا، وإن كان العمل غير القانوني يتيح مجالا أوسع للعنف ضد الطفل، وحددت الدراسة ممارسي العنف في أصحاب العمل والرؤساء والزملاء بالإضافة إلى الزبائن. ولعل خادمات المنازل من أبرز الأمثلة التي يمكن استدعاؤها للاستدلال على ذلك فهن يتعرضن للعنف النفسي واللفظي والجسدي، بالإضافة إلى التحرشات الجنسية.

ولفتت الدراسة النظر إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال، مشيرة إلى أنه في عام ٢٠٠٤ وحده، فإن ٢١٨ مليون طفل قد دخلوا مجال عمل الأطفال، وأن ١٢٦ مليون طفل يضطرون للعمل في أعمال ذات طبيعة خطرة. وأضافت الدراسة أن تقديرات عام ٢٠٠٠ أشارت إلى أن ٥,٧ مليون طفل كانوا يعملون في عمل قسري أو بموجب عقود إذعان، وأن ١,٨ مليون عملوا في البغاء وإنتاج المواد الإباحية، و١,٢ مليون طفل وقعوا ضحية للاتجار بهم.

وطالبت الدراسة في توصياتها دول العالم بوضع خطط وطنية شاملة للقضاء على العنف ضد الطفل، وتصاغ هذه الخطط في استراتيجيات على مدى قصير، وأخرى طويلة المدى لتحقيق حماية أشمل للأطفال من جميع أشكال العنف.

وطالبت الدراسة أيضا باتخاذ دول العالم تدابير جدية لمنع تعرض أي شخص دون الثامنة عشرة إلى عقوبة الإعدام أو الحكم بالسجن مدى الحياة، واستبدال تلك العقوبات بأخرى تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما شددت على ضرورة أن تحظر الدول جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك جميع أشكال العقوبة البدنية والممارسات التقليدية الضارة، مثل الزواج المبكر والختان وما يدعى جرائم الشرف والعنف والتعذيب الجنسي، كما أوصت الدراسة بمعالجة الأسباب الرئيسية التي تكرس للعنف ضد الطفل، وتجعل منه شيئا مستساغا ومقبولا اجتماعيا.

ولم تغفل الدراسة الحث على تنمية مهارات وقدرات المتعاملين الرئيسيين مع الأطفال، سواء في الأسرة أو المدرسة من خلال برامج التوعية والتدريب.

وطالبت الدراسة بضرورة وجود قنوات للتبليغ ضد أي عنف أو انتهاكات يتعرض لها الطفل تكون سهلة الاستخدام والوصول إليها من قبل الطفل، وضرورة اهتمام العاملين بهذه الأماكن بشكاوى الطفل، ووجود مستشارين مدربين للتعامل مع مشكلات الأطفال بشكل مباشر وغير مباشر.

وشددت الدراسة على ضرورة ملاحقة مرتكبي العنف ضد الطفل ومعاقبتهم من خلال إجراءات وقوانين عادلة تتفق والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وقدمت الدراسة توصيات محددة للأسرة من بينها ضرورة وضع برامج لدعم الوالدين وتقديم خدمات صحية عالية المستوى للطفل، ولاسيما في مراحل الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تدريب الوالدين، وكذلك المدارس وهيئات التدريس على استخدام أساليب تأديبية غير عنيفة تتعامل مع قدرات الطفل بعيدا عن الترهيب والإذلال.

مركز القاهرة يتقدم بتوصيات لتعزيز دور المجلس الأممي لحقوق الإنسان

دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الدول الديمقراطية في جميع أنحاء العالم للعمل معا، من أجل أن يتبنى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، آليات وإصلاحات محددة تسهم في تعزيز قدرته على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وأنه يتعين على المجلس أن يظهر استعدادا متزايدا لأن يتحرك في حالات حقوق الإنسان العاجلة بطريقة متوازنة وإيجابية.

جاء ذلك من خلال البيان المشترك المقدم من مركز القاهرة، ومبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان، وتجمع كونكتاس لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بهلسنكي، ومعهد المجتمع المفتوح، وجميعها منظمات غير حكومية تتمتع بوضع استشاري، خلال جلسات الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في يونيو ٢٠٠٧.

وأكد البيان على ضرورة أن يلعب خبراء حقوق الإنسان المستقلون والمنظمات غير الحكومية دورا رئيسا في المراجعة الشاملة الدورية بما يضمن إخضاع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمعاملة وتدقيق متساويين. ولا بد من إشراك خبراء مستقلين في جميع مراحل المراجعة كي تكون عملية فعالة وتحظى بمصداقية. كما أكد ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية، وكذلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، في عملية وضع تقرير مفصل عن الدولة التي تخضع للمراجعة.

ويتعين على مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في إطار التحضير للمراجعة، أن يعد تقديرا وتقييما لوضع الدولة آخذا في الاعتبار المعلومات الواردة من الدولة التي تخضع للمراجعة، والإجراءات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصفة.

وشدد البيان على ضرورة أن تنتهي المراجعة بتبني وثيقة بالنتيجة التي تم التوصل إليها تتضمن توصيات يضعها خبراء بالتشاور مع الدول التي أجرت المراجعة.

كما أكد على أهمية وضع آلية للمتابعة، بما يستلزم من الدول التي تخضع للمراجعة أن تقدم تقارير للمجلس بشأن تطبيق توصياته. وفي حالة عدم الإذعان، يتعين على المجلس اتخاذ إجراءات لضمان شرعية آلية المراجعة الشاملة الدورية.

كما شدد البيان على أن الإجراءات الخاصة التي يقوم بها خبراء ومقررو الأمم المتحدة، يجب أن تبقى مستقلة عن أي تأثير سياسي للحكومة. ويجب وضع عملية فحص مسبقة للتحقق من الجدارة للانتخاب في ضوء معايير واضحة لتعزيز شفافية عملية التعيين. ويجب أن يكون سلوك المفوضين لأداء «الإجراءات الخاصة» موجها بالممارسات الأفضل. ويجب أن تظل القواعد الإرشادية الإجرائية ومساءلة المفوضين موجهة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٦ / ٢٨٠ الخاص «بوضع المسئولين والخبراء من غير أعضاء الأمانة العامة المكلفين بمهمة وحقوقهم وواجباتهم الأساسية» ودليل الإجراءات الخاصة، والذي تجري مراجعته في الوقت الراهن بالتشاور مع الدول والأطراف المعنية. ويجب أن تظل أساليب عمل المفوضين مرنة لكي تكون فعالة.

يمكنكم الاطلاع على النص الكامل للبيان المشترك على موقع المركز الإلكتروني:

www.cihrs.ogr

اهداء اصدارات المركز
للمجلس القومى للمرأة وهيئات قبطية وتعليمية

أهدى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان نسخة كاملة من إصدارات المركز إلى المجلس القومى للمرأة. وكان المركز قد تلقى طلبا من المجلس بهذا الشأن لدعم مكتبة المجلس، مشيرا فى ذلك إن الإسهام البارز الذى تلعبه إصدارات المركز فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أهدى المركز نسخا مماثلة من إصداراته إلى كل من مطرانية الأقباط الكاثوليك فى المنيا وفى أسيوط حيث أوضحت الرسالة التى تلقاها المركز من مطرانية الأقباط الكاثوليك بالمنيا أنهم بصدد تطوير مكتبات الكنائس ومراكز التنمية بالمدن والقرى التابعة للمطرانية التى يتجاوز عددها ٤٥.

كما أوضحت رسالة مطرانية أسيوط أنهم بصدد تطوير مكتباتهم الملحقة بأربعين كنيسة تتبع المطرانية بمحافظة أسيوط.

كما أهدى المركز كذلك نسخا من مطبوعاته إلى مكتبة كلية العلوم الإنسانية واللاهوتية، وكلية العلوم الدينية. والجدير بالذكر أن كلية العلوم الإنسانية واللاهوتية تدرس منهجا خاصا بحقوق الإنسان لطلاب قسمي الفلسفة واللاهوت، كما تتبنى كلية العلوم الدينية تدريس منهج مماثل فى حقوق الإنسان لطلبة قسم التمهيدى. كما تنظم الكليتان حلقات دراسية خاصة بموضوعات حقوق الإنسان.

مركز القاهرة
يرحب بالمحاكمة الدولية لمجرمي الحرب في دارفور

قام وفد يمثّل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان، بالمشاركة في فعاليات الجلسة الخامسة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٨ يونيو ٢٠٠٧. وفي خلال ذلك قدّم الوفد مداخلة تناول فيها أزمة حقوق الإنسان في دارفور، وحاجة الضحايا إلى السلام والحماية ومحاسبة الجناة.

حمَّل الوفد الحكومة السودانية مسئولية استمرار احتدام العنف وانعدام الأمن في دارفور، إذ تواصل الحكومة سياستها في التحرش وقمع وعرقلة عمل المنظمات الدولية العاملة في الإقليم؛ الأمر الذي كان له بالغ الأثر على تقديم المساعدات لأكثر من ٢,١ مليون نازح. كما أدت الهجمات الجوية التي تشنها الطائرات الحكومية، وهجمات الميليشيات على المدنيين، إلى تشريد أكثر من ١١٠ آلاف شخص في دارفور، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي.

وأكد الوفد في مداخلته أن إجراءات العدالة في المنظومة القانونية السودانية، تتمتع بعيوب جسيمة؛ إذ تمنح لمجرمي الحرب من العسكريين حصانةً ضد محاكمتهم، كما تتقاعس الحكومة عن التحقيق في هذه الجرائم. الأمر الذي لا يمكن معه الحديث عن محاكمات محلية عادلة للمجرمين في السودان. في الواقع، إن الحكومة السودانية دأبت على مواصلة سياسة التنصل من المسئولية عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور، سعيًا للإفلات من العقاب بسبب الأعمال غير القانونية التي ترتكبها الحكومة أو العناصر التي تدعمها في هذا الإقليم.

لذا فإن الوفد رغم ترحيبه بالتقارير التي وردت مؤخرًا، وأفادت أن حكومة السودان وافقت على نشر قوة مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إقليم دارفور، فإنه في الوقت ذاته، يؤكد على أهمية أن يصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا يعيد تأكيد الالتزام القانوني لحكومة السودان بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، والإقرار بمسئولية الحكومة السودانية وجماعات التمرد عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور.

وقد انتقد الوفد بشدة الدعم الدبلوماسي والسياسي، الذي تقدمه الصين والدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لحكومة السودان، والذي يساعد مرتكبي جرائم الحرب وضد الإنسانية في دارفور في الإفلات من العقاب!